E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/45
12 December 1989
ARABIC
Original : SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ٢٣ من جدول الاعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان*

تقرير أعده الخبير السيد هكتور غروس اسبييل عن غواتيمالا
وفقا للفقرة ٩ من قرار اللجنة ١٩٨٩/٧٤

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ١٢	٣
ثانيا- الإطار القانوني الحالي لحالة حقوق الإنسان في غواتيمالا...	١٣ - ٢٥	٤
ثالثا- زيارات الخبير إلى غواتيمالا: الاجتماعات والانشطة.....	٢٦ - ٣٠	١٠
رابعا- الحالة الحاضرة لحقوق الإنسان في غواتيمالا.....	٣١ - ٦٤	١١
خامسا- تقديم المساعدة إلى حكومة غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان	٦٥	٢٢
سادسا- الاستنتاجات.....	٦٦ - ٧٠	٢٣
سابعا- التوصيات.....	٧١ - ٧٣	٢٥
ثامنا- ملاحظات ختامية.....	٧٤ - ٨٣	٢٦

المرفقات

الاول - برنامج الدورة التدريبية الثانية لحقوق الإنسان المعقودة في غواتيمالا من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩..... ٣٠

الثاني- برنامج مساعدة مقدم من مركز حقوق الإنسان إلى الحكومة الديمقراطية في غواتيمالا وفقا لقراري لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٨/٥٠ و١٩٨٩/٧٤ .. ٣٤

* يرد في الإضافة لهذه الوثيقة (E/CN.4/1990/45/Add.1) وصف مفصل للانشطة المضطلع بها في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ في إطار المساعدة التقنية المقدمة من الامين العام إلى حكومة غواتيمالا والهادفة إلى تنظيم الهياكل الاساسية اللازمة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان .

٤١٥٥ب/GE.89-14021

أولا - مقدمـــــة

١- ما انفكت لجنة حقوق الإنسان تدرس حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا منذ دورتها الخامسة والثلاثين ، المعقودة في عام ١٩٧٩ ، واتخذت مجموعة من المقررات في هذا الصدد (للاطلاع على ملخص تفصيلي انظر الوثيقة E/CN.4/1988/42 ، الفقرات من ١ إلى ١١) .

٢- وفي عام ١٩٨٣ ، قام رئيس اللجنة عملا بالقرار ٣٧/١٩٨٣ الذي اتخذته اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين ، بتعيين مقرر خاص لغواتيمالا . ومن عام ١٩٨٤ إلى ١٩٨٦ قدم المقرر الخاص تقارير سنوية إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان .

٣- وفي نهاية عام ١٩٨٥ ، بدأت عملية إرساء النظام الديمقراطي في غواتيمالا بعد سنين عديدة من الدكتاتورية العسكرية . وانتخب الشعب بحرية حكومة مدنية باشرت السلطة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في نفس الوقت الذي دخل فيه الدستور الجديد للجمهورية حيز النفاذ .

٤- وفي عام ١٩٨٦ ، اتخذت لجنة حقوق الإنسان القرار ٦٢/١٩٨٦ الذي قررت فيه إنهاء ولاية المقرر الخاص وطلبت من رئيس اللجنة في دورتها الثانية والاربعين أن يعين مقررا خاصا ، وقدم هذا الأخير تقريرا إلى اللجنة في دورتها الثالثة والاربعين المعقودة في عام ١٩٨٧ . وبعد دراسة ذلك التقرير ، اتخذت اللجنة القرار ٥٣/١٩٨٧ الذي قررت فيه إنهاء ولاية المقرر الخاص ورجت من الأمين العام تعيين خبير ليقدم توصيات إلى اللجنة من أجل إعادة حقوق الإنسان إلى نصابها في غواتيمالا .

٥- وعملا بالقرار ٥٣/١٩٨٧ ، المعنون "حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا" ، عيّن الأمين العام في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ السيد هكتور غروس اسبييل خبيرا بهدف "مساعدة حكومة غواتيمالا ، من خلال الاتصالات المباشرة ، على اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة عودة حقوق الإنسان إلى نصابها" .

٦- وذكر الخبير ، في تقريره الأول الذي قدمه إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1988/42 ، الفقرة ١٦) أنه فسر ولايته على أنها تتمثل في أن يواصل تقديم تقييمه الشخصي إلى اللجنة لما يتعلق باحترام حقوق الإنسان في غواتيمالا .

٧- وفضلا عن ذلك ، وسعيا وراء اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة عودة حقوق الإنسان إلى نصابها ، كان المقتضى أن يتناول تقريره الإمكانية المتاحة للحكومة الدستورية

في غواتيمالا لطلب الخدمات الاستشارية وغيرها من أشكال المساعدة بهدف تعزيز أوجه التقدم على طريق الديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان .

٨- وبعد أن درست لجنة حقوق الإنسان تقرير الخبير (E/CN.4/1988/42) ، اتخذت في دورتها الرابعة والاربعين القرار ١٩٨٨/٥٠ المعنون "تقديم المساعدة إلى غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان" ، الذي لاحظت فيه مع الارتياح استعداد حكومة غواتيمالا "لضمان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ذلك البلد" . ورحبت كذلك مع الارتياح "بالاهتمام الذي أبدته حكومة غواتيمالا بمواصلة تعاونها مع لجنة حقوق الإنسان" .

٩- وفي القرار نفسه ، أعربت اللجنة عن الرأي القائل بأن الالتزام بتشجيع وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يتطلب لا اتخاذ تدابير لضمان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية فحسب ، بل أيضا اتخاذ تدابير لمنع أي انتهاك لهذه الحقوق بصورة فعالة . وناشدت اللجنة حكومة غواتيمالا إيلاء أولوية لتطبيق هذه التدابير .

١٠- وفي القرار ذاته ، رجت اللجنة من الأمين العام توفير "ما قد تطلبه الحكومة الدستورية لغواتيمالا من خدمات استشارية وغيرها من أشكال المساعدة الملائمة في ميدان حقوق الإنسان ، وذلك بغية دفع عجلة التقدم على درب الديمقراطية وتعزيز المؤسسات المسؤولة عن تأمين احترام حقوق الإنسان ، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الخبير وفي إطار المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام في هذا الشأن (E/CN.4/1988/40 وAdd.1)" .

١١- وقدم الخبير تقريره الثاني (E/CN.4/1989/39) إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والاربعين ، وفقا للقرار ١٩٨٨/٥٠ . وبعد النظر في التقرير اعتمدت اللجنة ، في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ ، القرار ١٩٨٩/٤ الذي عنوانه "تقديم المساعدة إلى غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان" . وأعربت اللجنة في هذا القرار عن "عميق قلقها إزاء الحالة الضارة التي ما زالت سائدة ، وتقيد بصورة خطيرة أي عملية صادقة لتحسين حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ؛" وحثت "حكومة غواتيمالا على تكثيف جهودها لكفالة الاحترام الكامل من جانب جميع سلطاتها وقوات أمنها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها ؛" وفي القرار نفسه ، رجت اللجنة من الأمين العام أن يواصل "توفير ما قد تطلبه الحكومة الدستورية لغواتيمالا من خدمات استشارية وغيرها من أشكال المساعدة الملائمة في ميدان حقوق الإنسان ، وذلك بغية دفع عجلة التقدم على درب الديمقراطية وتعزيز المؤسسات المسؤولة عن تأمين احترام حقوق الإنسان ، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الخبير ." كما قررت اللجنة أن ترجو من الأمين العام تمديد ولاية الخبير لسنة أخرى وطلبت إلى الخبير أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها السادسة والاربعين ، "آخذا في الحسبان الحالة في البلد" .

١٢- ويغطي هذا التقرير الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، على الرغم من أن معلومات أخرى ذات علاقة بالموضوع أدرجت حيثما رئي أن ذلك ملائم . ويستند التقرير في جزء منه إلى البيانات التي قدمتها السلطات في غواتيمالا وإن يكن من الواضح أن هذه السلطات ليست المصدر الوحيد للمعلومات . وفي هذا الصدد ، يود الخبير أن يتقدم بالشكر إلى هذه السلطات للتعاون الواسع الذي لقيه منها في جميع الأوقات . وبفضل هذا التعاون تيسرت للخبير مهمة الاضطلاع بالولاية الموكلة إليه . وأخذ الخبير كذلك في الاعتبار المعلومات ذات الصلة التي وردت إليه من خلال مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، والتي نقلتها المنظمات غير الحكومية ، ومنها بوجه خاص اليقظة الأمريكية ومنظمة العفو الدولية ورابطة أمريكا الوسطى لأسر المعتقلين المفقودين ولجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا ولجنة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ولجنة غواتيمالا للعدل والسلم والكنيسة الكاثوليكية الغواتيمالية ولجنة التنسيق الوطنية للأرامل الغواتيماليات ومركز بحوث ودراسات وتعزيز حقوق الإنسان والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان وفريق الدعم المتبادل والتمثيل الموحد للمعارضة الغواتيمالية .

ثانيا - الإطار القانوني الحالي لحالة حقوق الإنسان في غواتيمالا

١٣- فيما يتعلق بالقانون الدولي الساري ، تجدر الإشارة إلى أنه بغض النظر عن القوة الملزمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، كما هو مسلّم به اليوم في فقه القانون والممارسة الدولية ، فإن القانون في غواتيمالا يعطي للإعلان مفعولا قانونيا محددا في القانون الداخلي (المادة ٤٨ من المرسوم رقم ٥٤-٨٦ المؤرخ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، والمعدل بالمرسوم رقم ٨٧/٣٢) . وينص هذان المرسومان على أن وكيل حقوق الإنسان هو شخص مفوض من الكونغرس للدفاع عن حقوق الإنسان التي يضمنها الدستور والإعلان العالمي والمعاهدات التي قبلتها غواتيمالا وصادقت عليها .

١٤- وتجدر كذلك الإشارة إلى أنه وفقا لأحكام المادة ٤٦ من الدستور ، فإن المعاهدات والاتفاقيات التي وافقت وصدقت عليها غواتيمالا تغلب القانون المحلي . ويتجسد كذلك هذا المبدأ الدستوري في المادة ٣ من قانون الأمبارو والإحضار أمام المحكمة والدستورية (المرسوم رقم ١-٨٦ الصادر عن الجمعية التأسيسية الوطنية في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) .

١٥- وعلى صعيد الأمم المتحدة ، تدخل غواتيمالا طرفا في الصكوك التالية المتعلقة بحقوق الإنسان (لا تذكر سوى الصكوك ذات الصلة في ضوء تجربة وحالة غواتيمالا):

(أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (أودعت غواتيمالا صك الانضمام إلى هذا العهد في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٨) ؛

(ب) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ؛

(ج) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ؛

(د) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ؛

(هـ) الاتفاقية الخاصة بمكافحة الرق والاتفاقية التكميلية للقضاء على الرق وتجارة الرقيق والنظم والعادات المشابهة للرق ؛

(و) الاتفاقية والبروتوكول المتعلقان بحالة اللاجئين ؛

(ز) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي لعام ١٩٤٨ ، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٨ المتعلقة بتطبيق مبادئ حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية لعام ١٩٤٩ ، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ الخاصة بالتمييز فيما يتعلق بالعمل والمهنة ، لعام ١٩٥٨ . ومجموع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدقت عليها غواتيمالا يفوق الـ ٤٥ اتفاقية .

١٦- أما على الصعيد الإقليمي فإن غواتيمالا طرف في الاتفاقيات التالية:

(أ) الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وقد اعترفت باختصاص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في المنازعات (الأمر الحكومي رقم ١٢٣-٨٧ الصادر في ٣٠ شباط/فبراير ١٩٨٧) ، والذي تنص عليه المادة ٦٢ من الاتفاقية رغم أن ذلك لا يتعلق إلا بالأحداث التي وقعت بعد الإعلان بالاعتراف بهذا الاختصاص . وفي ٩ آذار/مارس ١٩٨٧ سحبت غواتيمالا التحفظ الذي كانت أبدته بتوقيعها وتصديقها على الاتفاقية الأمريكية .

(ب) اتفاقية الدول الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه . بيد أن غواتيمالا أبدت التحفظ التالي: "إن جمهورية غواتيمالا لا توافق على تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٨ من اتفاقية الدول الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه كما أنها لن تطبقها ، ذلك أن نظامها القانوني الداخلي يقضي بأن أي قرار ، يتخذ ، بعد استنفاد وسائل الانتصاف ، بتبرئة شخص ما يشتبه في أنه ارتكب جريمة التعذيب ، يعدّ قرارا نهائيا ولا يجوز عرضه على محفل دولي" . ويرى الخبير أن هذا التحفظ يتضارب مع موضوع وغاية الاتفاقية ويتعذر في الوقت نفسه التوفيق بينه وبين اعتراف غواتيمالا باختصاص محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان . والفقرة ١٩ من هذا التقرير تشير إلى هذه الحالة وإلى بيانات الخبير بشأن سحب هذا التحفظ وهي بيانات لم يحالفها النجاح .

١٧- وفيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي ، صدقت غواتيمالا في ١٤ أيار/مايو ١٩٥٢ اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ، وهي كذلك طرف في البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف ، وقد صدقتهما في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ . وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وقعت غواتيمالا على اتفاق المقرّ المتعلق بإنشاء لجنة دولية للصليب الأحمر في البلد .

١٨- ويظهر من "موقف" غواتيمالا إزاء صكوك حقوق الإنسان ، على الصعيدين الوطني والإقليمي ، وجود أوجه القصور التالية الواجب تقويمها:

(أ) إن غواتيمالا ليست طرفا حتى الآن في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو البروتوكول الاختياري الملحق به ؛

(ب) وغواتيمالا ليست كذلك طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ؛

(ج) إن غواتيمالا تتحفظ تحفظا غير مقبول على المادة ٨ من اتفاقية الدول الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه .

١٩- وفي المقابلات التي أجراها الخبير خلال بعثته في غواتيمالا في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس ، ومع وزير الخارجية ورئيس الجمهورية ، لفت الانتباه إلى أوجه القصور هذه وكرر أن على غواتيمالا أن تنضم في أقرب وقت ممكن إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإلى البروتوكول الاختياري الملحق به . ويرى الخبير أن على غواتيمالا كذلك أن تسحب التحفظ الذي أبدته على اتفاقية الدول الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه .

٢٠- وقيل للخبير إن الصكوك المذكورة هي قيد الدراسة . وإن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يثير بوجه خاص مشكلة حق تقرير المصير (المادة ١) . وأشار الخبير إلى أن غواتيمالا طرف بالفعل في العهد الدولي الآخر الذي يتضمن المادة ذاتها تماما (المادة ١) . وتابع قوله إنه ليس هناك أية صعوبات تذكر من وجهة النظر القانونية ، ولكن ليس هناك ما يمنع حكومة غواتيمالا من الإدلاء بتصريح ساعة الانضمام ، إذا رغبت في ذلك .

٢١- وفيما يتعلق بالقانون الداخلي الساري ، قدم الخبير تحليلا إلى لجنة حقوق الإنسان في تقريره السابقين (E/CN.4/1988/42 ، الفقرات من ٢٤ إلى ٣٨ ، و E/CN.4/1989/39 ، الفقرات من ٢٢ إلى ٣٤) عن الإطار التشريعي الذي اعتمدته غواتيمالا منذ عام ١٩٨٥ لتنظيم وضمان حقوق الإنسان في غواتيمالا وهو يتكون أساسا من: دستور عام ١٩٨٥ ؛ قانون الأمبارو والإحضار أمام المحكمة والدستورية (المرسوم رقم ١-٨٦ الصادر عن الجمعية التأسيسية الوطنية) ، والقانون المتعلق بلجنة حقوق الإنسان التابعة لكونغرس الجمهورية ووكيل حقوق الإنسان والإصلاحات (المرسومان رقم ٥٤-٨٦ و٣٢-٨٧) . ويشير التقريران أيضا إلى مجموعة القوانين التي سنت أو التي يجري اتخاذها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٢- ويجدر ذكر الكيانات والمؤسسات العاملة حاليا والمنشأة بموجب الدستور الجديد أو التدابير التي اتخذتها الحكومة الدستورية لغواتيمالا منذ عام ١٩٨٦ لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وهي:

(أ) المحكمة الدستورية المنشأة في نيسان/أبريل ١٩٨٦ والتي مارست منذ ذلك الوقت المهمة الموكلة إليها بموجب الدستور فيما يتعلق بالدفاع عن النظام الدستوري . وقد أنشئت بموجب المواد ٢٦٨-٢٧٢ من الدستور ؛ وهذه المحكمة عاملة على النحو الكامل وقد نظرت بالفعل في مجموعة لا بأس بها من القضايا القانونية ؛

(ب) محكمة عليا جديدة ، تتألف من تسعة قضاة ينتخبهم الكونغرس ، أنشئت بموجب المواد ٢١٤-٢١٦ من الدستور ؛

(ج) لجنة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس والمنشأة بموجب الدستور وتضم نائبا واحدا عن كل حزب سياسي ممثّل في الكونغرس . واسترعت اللجنة انتباه الكونغرس إلى المشكلة المتمثلة في حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والتعذيب والإعدام دون محاكمة . وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أبدت الأحزاب السياسية الممثلة في اللجنة ، بالنظر إلى أن الأوضاع القانونية شهدت "ترديا ملحوظا بسبب التعدي يوما بعد يوم على أبسط حقوق الإنسان الأساسية ودون أن تتمكن المؤسسات القانونية المنشأة لصيانة هذه الحقوق من توفير تلك الصيانة" ، موافقتها على قرار عارضه صوت واحد (ممثل الحزب الحكومي الذي صوت مؤيدا) ينص على ما يلي:

"١- تأسى لحالات الاختطاف والإعدام بدون محاكمة قانونية وتدينها بقوة وهي حالات مست القطاع الشعبي وقطاع الفلاحين والقطاعين السياسي والنقابي ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ودوائر الأعمال وفي المدة الأخيرة قطاع الطلاب الجامعيين وألبست جميعها ثوب الحداد .

٢- تحث كافة قطاعات السكان على تنظيم نفسها في جبهة واحدة لمقاومة العنف وتناشد الحكومة أن تقوم فورا بإلقاء الأضواء الكاشفة على هذه الأفعال وبمعاقبة المذنبين .

٣- تناشد الدول الصديقة التي تبدي تضامنها بالتفاوض من جديد داخل إطار وكالات الأمم المتحدة من أجل تعيين مقرر خاص محايد تسند له سلطات التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في غواتيمالا مع ضمان استمرار غواتيمالا في التمتع بالتعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والتقني الذي حظي به حتى الآن السكان الغواتيماليون .

٤- تحيل نسخة من هذا القرار إلى البعثات الدبلوماسية المعتمدة في غواتيمالا وإلى الوكالات الدولية المعنية بحقوق الإنسان" .

(د) وكيل حقوق الإنسان ، الذي يعتبر مؤسسة مستقلة أنشئت بموجب الدستور للدفاع عن حقوق الإنسان والذي باشر مهامه في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٧ . وقد فتح مكتب الوكيل أبوابه للجمهور بعد مضي شهرين من إنشائه . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ قدم الوكيل تقريره الأول إلى الكونغرس ، وقد أشار إليه الخبير في تقريره السابق . وسوف

يشير الخبير إلى هذا التقرير في العرض الشفوي الذي سيدلي به أمام اللجنة . وقد اضطلع الوكيل بنشاط مكثف لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفتح ثمانية مكاتب في غواتيمالا . والوكيل الذي عيّن في آب/أغسطس ١٩٨٧ قدّم استقالته التي قبلها الكونغرس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ .

(هـ) لجنة المصالحة الوطنية ، وأنشأها رئيس الجمهورية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ وفقا للإجراءات التي وافق عليها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى بهدف تحقيق سلم ثابت ودائم في أمريكا الوسطى (Esquipulas II) . وهذه اللجنة هي كيان يعمل على رصد وإرساء أسس الامتثال للاتفاقات ؛ وتقوم كذلك بدور الوسيط بين الحكومة وقوات المغاوير بهدف التوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق النار . وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، توجهت اللجنة بنداء لإجراء حوار وطني شامل وديمقراطي ما أمكن لتمكين أكثر المجموعات تمثيلا في غواتيمالا من تبادل الآراء بهدف التوصل إلى حلول تفضي إلى تعايش سكان غواتيمالا اجتماعيا تعايشا أعدل وأكثر اتحادا ؛ واعتمدت اللجنة نظامها الداخلي واضطلعت بأنشطة مكثفة . وهي تعمل من خلال خمس عشرة لجنة . وهناك ستمائة مندوب عن الحكومة والكنيسة الكاثوليكية وغيرها من الكنائس والأحزاب الحكومية والمعارضة والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الشخصيات الوطنية البارزة في الحوار الوطني . بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه لا مشاركة في هذا الحوار لا من القوات المسلحة في حد ذاتها ولا من قوات "المغاوير" أو التمثيل الموحد للمعارضة الغواتيمالية أو غرفة الرابطات الزراعية والتجارية والصناعية والمالية ؛

(و) اللجنة المخصصة لمعونة العائدين ، وأنشئت بموجب الأمر الحكومي رقم ٧٦٥-٨٦ ، المؤرخ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، يديرها مجلس مدراء وتتألف من ممثلين لشتى الوزارات ، ويرأسها وزير الشؤون الخارجية . وتهدف اللجنة أساسا إلى الاضطلاع بمسؤولية "إرساء الظروف التي تسمح بالعودة التدريجية للاجئين" . وترتبط اللجنة باتفاقات تعاون مع كيانات وطنية وأجنبية ، وخصوصا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، وفي إطار البرنامج المشترك بين اللجنة المخصصة لمعونة العائدين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، أعيد إلى الوطن ٩٠٥ شخصا (٢٠٧ أسر) . وفي عام ١٩٨٨ ، عاد ١ ٩٢٨ شخصا (٤٠٢ من الأسر) . ومنذ بدء تنفيذ البرنامج في عام ١٩٧٨ ، قدمت اللجنة المخصصة لمعونة العائدين المساعدة إلى ما مجموعه ٥٠٧ ٣ من العائدين (٨٠٢ من الأسر) . وفي عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ قدمت اللجنة المخصصة لمعونة العائدين المساعدة كذلك إلى ٥١٩ ٥ من الأشخاص المشردين (١١٨ ٥ من الأشخاص في عام ١٩٨٨ و٤٠١ شخصا عام ١٩٨٩) وإلى ٩٨٣ شخصا خارج البرنامج المذكور (٧٣ في عام ١٩٨٧ و٩١٠ في عام ١٩٨٨) فبلغ بذلك المجموع الكلي ٣٠٩ ١٠ من العائدين أو المشردين أو غيرهم من الأشخاص خارج البرنامج الذين حظوا بمساعدة اللجنة المخصصة المذكورة ؛

(ز) اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل حقوق الإنسان لدى مكتب رئيس الجمهورية ، وأنشئت في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، بموجب الأمر الحكومي ٣٤٤-٨٨ ، بهدف المساهمة في جميع الأنشطة الرامية إلى ضمان تمتع المواطنين بحقوق الإنسان دون

المساس بالوظائف والاختصاصات التي يحددها القانون للأجهزة الأخرى في الدولة لضمان تطبيق هذه الحقوق . وبدأت اللجنة العمل في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٨ . وفي مجرى عام ١٩٨٩ رعت اللجنة أنشطة لضمان التنسيق الأفضل بين الفرع التنفيذي والفرع القضائي . ولاحظت اللجنة أن سبل الاتصال بين كلا الفرعين قد تحسنت نتيجة لذلك التنسيق من أجل التحقيق في أية قضية تشكل جريمة أو انتهاكا لحقوق الإنسان . ويقوم مكتب المحامي الحكومي بتوفير المزيد من المساعدة في الدعاوى الجنائية ويعمل على تسريع أي من القضايا التي تحاط اللجنة بها علما . كما قدمت اللجنة تقارير تتعلق بأنشطة القضاء ومحكمة العدل العليا بإعطاء توجيهات لرؤساء المحاكم ولقضاة المحاكم من الدرجة الأولى وللقضاة بشأن الإجراءات الواجبة الاتباع في حالات الانتصاف بالإحضار أمام المحكمة ، والسجل المركزي للمحتجزين والتزام كافة قوات الشرطة بالتبليغ عن احتجاز أي شخص ، وعدد من الحالات التي تم البت فيها في المحاكم ، وبشأن تعزيز حقوق الإنسان بواسطة الدورات الدراسية ونشر القانون الدولي وسلسلة من البرامج التي نفذتها ودعمتها وزارة التعليم ؛

(ح) المحكمة الانتخابية العليا المنشأة بموجب المرسوم رقم ١-٨٥ الصادر عن الجمعية التأسيسية الوطنية والمعدل بالمرسومين ٥١-٨٧ و٧٤-٨٧ الصادرين عن كونغرس الجمهورية طبقا لأحكام المادة ٢٣٣ من الدستور . وتعرض الخبير في تقريره الأخير إلى الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٨ . وتعكف المحكمة الانتخابية العليا حاليا على إعداد العملية السابقة للانتخابات الوطنية التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . والحالة الراهنة المعقدة فيما يتعلق بالترشيحات لمنصب رئاسة الجمهورية ازدادت صعوبة من جراء العوامل المثبطة المنبثقة عن المادة ١٨٦(أ) و(ج) وقد أحيلت هذه المسألة إلى المحكمة الدستورية .

٣٣- ومع ذلك فإن المشكلة الرئيسية تتمثل في ضمان أن لا يظل التشريع الجديد على مستوى النية . وللمحافظة على دولة يسود فيها حكم القانون ولحماية الديمقراطية ومستقبلها واحترام حقوق الإنسان ينبغي أن تستخدم هذه القواعد والمبادئ وأن تطبق تطبيقا ناجعا على الصعيد العملي وعلى الحكومة والسلطات العامة كافة أن تقوم ، في معاملاتها ، بتنفيذ سياسة تطبق في كل جانب من جوانبها القواعد والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان .

٣٤- وأيا كانت الأهمية التي يكتسيها القانون المطبق فإن مدى تأثيره يقاس بالاستناد إلى حقوق الإنسان . ولا يكفي إقامة القواعد القانونية الملائمة وأجهزة التنفيذ الحكومية . لا بد للحكومة من أن تتحلى بالإرادة السياسية الحازمة من أجل العمل بطريقة ناجعة وأن تملك القدرة الحقيقية والفاعلة على ضمان التمتع بحقوق الإنسان . ولا يكفي امتناع الحكومة عن التعدي على حقوق الإنسان . يجب عليها الحؤول

دون التعدي على هذه الحقوق ، وعليها أن تستخدم ما تملكه من سلطة دستورية لمنع انتهاك هذه الحقوق وأن تكون قادرة القدرة اللازمة على ضمان السلم والأمن عمليا . وهي لم تسع إلى أن تفعل هذا .

٣٥- أضف إلى وجه النقص الأساسي هذا أن هناك قصورا عن إدخال تغييرات كبيرة على الأوضاع المادية السالبة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى صعيد بقاء مجتمع ركيزته ثقافة العنف التي تتنافى مع ما للجميع من حقوق وما عليهم من واجبات متوازنة بشكل متسق . فلا وجود لثقافة قوامها حقوق الإنسان وبرغم الجهود المحدودة التي بذلتها الحكومة ، التي هي ديمقراطية ، وتتحكم فيها أوضاع وعديمة السلطة ، لم تشهد حالة حقوق الإنسان ، عدا ما صدر من تشريعات ، تقدما يذكر . وسيعالج الخبير في هذا التقرير هذه الحالة والنتائج الجزئية ولكن التي لا تنكر المحرزة خلال السنوات القليلة الماضية ، والتردي الطارئ في الأشهر الأخيرة .

ثالثا - زيارات الخبير إلى غواتيمالا: الاجتماعات والأنشطة

٣٦- لأجل إقامة اتصالات مباشرة مع السلطات في غواتيمالا وتقييم الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان وفقا للولاية التي أوكلتها اللجنة للخبير ، قام هذا الأخير ببعثتين اثنتين في مجرى عام ١٩٨٩ ، كانت ثانيتهما رفقة موظف تابع لمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . وتمت الزيارة الأولى في أيار/مايو أعقبتها الزيارة الثانية في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

٣٧- وخلال هذه الزيارات التقى الخبير على الصعيد الرسمي بكل من السيد فينيسيو سيريزو أريفالو ، رئيس الجمهورية ، واللواء هيكتور أ. جراماخو ، وزير الدفاع ، والسيد ماريو بالنسيا والسيد اريال ريفيرا وزيرا الشؤون الخارجية بالتعاقب والسيد روبرتو فال فالديزان والسيد كارلوس مورالس فيلاتور وزيرا الشؤون الداخلية ، والسيد ادموندو فاسكاز ، رئيس محكمة العدل العليا والشؤون القضائية ، والسيد غونزالو ميننداس دي لا ريفا ، وكيل حقوق الإنسان ، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس ولجنة المصالحة الوطنية (فضلا عن أعضاء لجنة حقوق الإنسان في الحوار الوطني) والسيدة كارمن روزا دي ليون ايسكريبانو ، رئيسة اللجنة المخصصة لمعونة العائدين .

٣٨- كما كان له لقاء مع المطران رئيس الأساقفة المونسينيور بروسبيرو دينادوس دل باريو ، وعقد اجتماعات مع منظمات تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها ، ومع المنظمات النقابية للعمال في غواتيمالا وخاصة مع السيدة نانيث دي غارسيا من فريق التداعم ، وممثلين لرابطة الأمم المتحدة الغواتيمالية والسيد فاكتور منديز ، مدير مركز بحوث ودراسات وتعزيز حقوق الإنسان .

٢٩- وأشار المفوض في تقريره السابق إلى عملية إبادة جماعية ارتكبت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أودت بحياة ٣١ فلاحا من قرية الاغواكاتي في المنطقة الإدارية التابعة لبلدية سان اندرياس اتزابا بمقاطعة شيملتيننغو (الفقرة ٣٢) . وخلال الزيارة التي أداها إلى غواتيمالا في أيار/مايو ١٩٨٩ ، قام الخبير بجمع معلومات كثيرة من مصادر عسكرية وقانونية حول تلك الحادثة . وأمر القيام بتحليل مفصل لتلك المعلومات ليس موكولا له كما أنه ليس من اختصاصه عزو المسؤوليات . إلا أنه تنبغي الإشارة إلى أن المعلومات المشوشة والمتناقضة لا توفر من الأدلة ما يبين أن تلك الأفعال هي من عمل "قوات المغاوير" ، المنظمة الثورية للسكان المسلحين كما ذكر في البلاغ الذي نشرته أمانة العلاقات العامة التابعة لمكتب رئيس الجمهورية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

٣٠- وقضية الاغواكاتي التي تعكس حالة الارتباك السائدة في غواتيمالا كانت محل دراسة من جانب الخبير الذي أمكنه الحصول على وثائق صادرة عن مختلف المصادر الحكومية وغير الحكومية . وليس من مهمته تحديد هوية من هم مسؤولون مباشرة ، وهي مهمة ستكون مستحيلة على أية حال إن اكتفي بالوثائق المتاحة له . بيد أنه يلاحظ أن هذه الحالة مثال جلي لانعدام الأمن السائد ولغياب الضمانات وكيف أن الحق في الحياة واقع تحت رحمة أولئك الذين يستسيغون التعدي عليه دون أن تكون السلطات العامة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد . ومن الجدير إجراء تحقيق مستقل وموضوعي في هذه القضية وينبغي الترحيب بقرار لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الاضطلاع به وقرار حكومة غواتيمالا الإذن لتلك اللجنة بأداء زيارة والتعاون معها . ويرى الخبير أن من المفروض أن ترحب الأمم المتحدة بمبادرة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بوصف هذه المبادرة مثالا للتعاون اللازم قيامه في كافة الأوقات بين الجهات الدولية والجهات الإقليمية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الدولي .

رابعا - الحالة الحاضرة لحقوق الإنسان في غواتيمالا

٣١- أشار الخبير في تقريريه الأولين إلى أن حكومة غواتيمالا الدستورية الحالية دعمت وطورت الإطار القانوني الداخلي بهدف ضمان التطبيق الفعال لحقوق الإنسان واعتمدت ، منذ انتخابها ، سلسلة من التدابير التشريعية والإدارية المشجعة الهادفة إلى تعزيز عملية إرساء الديمقراطية في غواتيمالا . وفي هذا التقرير ، الذي يغطي الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، يود الخبير التشديد على وجود ثغرات يتعين على الحكومة سدها . ويلزم كذلك ضمان تحسين العمليات وزيادة التنسيق فيما بين شتى الأجهزة المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان . كما يود الإشارة إلى أن الحالة الحقيقية لحقوق الإنسان ، وإن تكن ضمن إطار دولة يسود فيها حكم

القانون ، تقررها أساسا عوامل وظروف وحالات لها انعكاسات ضارة على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك على عملية تدعيم الديمقراطية في غواتيمالا ، وهي عوامل وظروف وحالات يتعين التغلب عليها .

٣٢- وتبلغ مساحة غواتيمالا ٨٩٩ ١٠٨ كلم^{٢} وعدد سكانها أكثر من ٨ ملايين نسمة ، يعيش أكثر من ٨٠ في المائة منهم في المناطق الريفية . وتفيد مصادر شتى أن الأشخاص الأصليين يشكلون ما يتراوح بين ٤١ و٦٥ في المائة من مجموع السكان . وأن أكثر من ٤٥ في المائة من السكان ، الأصليين منهم وغير الأصليين ، تقل أعمارهم عن ١٥ سنة . ومستوى التعليم منخفض جدا: يتلقى ١,٦ فقط في المائة من السكان دراسات جامعية ، و٩,٤ في المائة تعليما ثانويا وأكثر من ٤٢ في المائة من السكان الذين هم في سن السابعة فأكثر لا يتلقون أي تعليم . وأكثر من نصف السكان يعيشون في منازل تنعدم فيها معظم المرافق الأساسية . ويقدر أن ٨٥ في المائة من السكان يعيشون في فقر وأن الفقر يطال السكان الأصليين بوجه خاص . ومتوسط العمر المتوقع يعتبر أدناه في أمريكا الوسطى (٦١ سنة) . ومعدل وفيات الأطفال يتجاوز ٦٠ في الـ ٠٠٠ ١ وهو من أعلى المعدلات في العالم . والبطالة تطال أكثر من ٤٦ في المائة من السكان الكبار[(١)] .

٣٣- ويولد النقص الخطير في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حالات تؤدي إلى انتهاك الحقوق المدنية والسياسية لشعب غواتيمالا . والحالة في غواتيمالا تكيفها الاضطرابات العنيفة داخل المجتمع والناشئة عن التخلف الذي يبقي على هيكل البلد الاجتماعي والاقتصادي غير العادل . ويظهر هذا الهيكل أوجه بارزة من انعدام المساواة ولا يزال يتحدد بإرث الماضي ، ويتفاقم إلى حد ما بالاختلالات الناجمة عن عملية التحديث التي انطلقت في البلد . والمشكلة الحرجة تتمثل في مشكلة السكان الأصليين ، الذين هم عرضة باستمرار للتمييز ومعوزون ، وليس لهم أي دور حقيقي في الحياة الوطنية . وبالإضافة إلى هذه المشكلة ، هناك نواحي القصور في مجالات التعليم والصحة والإسكان (معدل وفيات الرضع والأمية أعلاه في أمريكا الوسطى ومتوسط العمر المتوقع هو من أدناها) . وهذه جميعها أوجه مختلفة لمشكلة واحدة بعينها ، أي عدم المساواة الفعلية التي يعاني منها سكان غواتيمالا الأصليون ، شأنهم شأن غيرهم من المجموعات الإثنية في أمريكا اللاتينية . ويلزم تنفيذ سياسة لحقوق الإنسان ترفض أي شكل من التمييز بسبب الأصل الإثني ، إذ لا يمكن إعمال حقوق الإنسان على النحو التام إلا بالقضاء على هذا التمييز . وفي الوقت نفسه ، يلزم مواصلة العملية الديمقراطية ضمانا لاحترام حقوق الإنسان ، إذ لا يتسنى التمتع بحقوق الإنسان بدون ديمقراطية ، كما لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون حقوق الإنسان .

٣٤- وفيما يخص مشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين ، تشير التقديرات إلى أنه يوجد في الوقت الحاضر قرابة ٠٠٠ ٣٥ من اللاجئين الغواتيماليين في المعسكرات التي تديرها

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المكسيك . وعلاوة على هؤلاء اللاجئين ، يعتقد أن هناك زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين الذين كثيرا ما يزيدون اكتظاظ الضواحي الفقيرة للعاصمة ، وهي مرتع حقيقي للجريمة .

٣٥- ثم إن عدد اللاجئين ، كما هو مذكور أعلاه في الفقرة ٢٢(و) ، والذي تزايد منذ بداية عام ١٩٨٨ ، تناقص بصورة ملحوظة في مجرى عام ١٩٨٩ . ومن المشاكل الرئيسية التي يجابهها اللاجئون العائدون مشكلة إشغال الأراضي التي يواجهها العائدون إلى مواطنهم ، على أن هناك أيضا المشكلة التي تثيرها عودة اللاجئين إلى أماكن غير التي كانوا يعيشون فيها من قبل .

٣٦- واقترح مؤتمر الكنائس الإنجيلية في غواتيمالا على الحوار الوطني وجوب الاعتراف بحق الأشخاص المشردين واللاجئين في حيازة الأراضي التي هي ملك شرعي لهم وبالمثل ، اقترحت الجمعية الدائمة للمجموعات المسيحية ، في تقرير قدمته إلى لجنة حقوق الإنسان بشأن الحوار الوطني ، تشكيل لجنة تجري تفتيشا موقعيا لمناطق القتال بغية تقييم حالة حقوق الإنسان للأشخاص المشردين الذين اعتقلهم الجيش في اكسيل والتافيراباز . وشكل مؤخرا المجلس الوطني للأشخاص المشردين في غواتيمالا ، ومن أهدافه إعمال الحق في حرية التنظيم ، وتأمين عودة الأعضاء فيه إلى المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها أو إلى أماكنهم الأصلية ، والحق في استعادة الأراضي والاندماج في مجرى الحياة الوطنية المنتجة .

٣٧- وعقد في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ في غواتيمالا المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى ، دعت إليه حكومات أمريكا الوسطى والمكسيك ونظمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ولعب هذا المؤتمر دورا هاما جدا في المساعدة على إيجاد حل لمشكلة اللاجئين والمشردين الشائكة التي تؤثر على المنطقة تأثيرا بالغا والتي تنطوي في حالة غواتيمالا على أوجه خطيرة جدا . وإن عودة اللاجئين الغواتيماليين ، وإعادة توطينهم بحرية وطواعية مسألة ترتبط بحقوق الإنسان وتصدت لها حكومة غواتيمالا إيجابيا ، من خلال اللجنة المخصصة لمعونة اللاجئين ، ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير بشأنها . واعتمد المؤتمر إعلانا وبرنامج عمل متضافر لصالح اللاجئين والعائدين المشردين في أمريكا الوسطى (الوثيقة CIREFCA/89/14) .

٣٨- وتشير الوثيقة التي اعتمدها المؤتمر إلى أن زهاء المليونين من سكان أمريكا الوسطى قد هجروا في المنطقة نتيجة للأزمة التي شهدها العقد الماضي . هناك حوالي ١٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين الذين تقدم لهم مساعدة ويقدر أنه فضلا عن هذا العدد ، تمس ظاهرة التشريد ١,٨ مليون شخص في بلدان المنطقة ، إما بسبب أنهم مضطرون لعبور الحدود الدولية أو بسبب هجرهم لديارهم مع بقائهم في البلد .

٣٩- وسلمت حكومات الدول الممثلة في المؤتمر بأن "حلول مشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين تشكل جزءا لا يتجزأ من جهود السلم والديمقراطية والتنمية المبذولة في المنطقة" . ووافقت على خطة عمل متضافر لصالح اللاجئين والعائدين والمشردين في أمريكا الوسطى ، مقرونة بآليات للمتابعة والتنمية ، وتعتبرها الحكومات إطارا أوليا واعدا للأنشطة المقبلة وعلى هذا النحو تؤكد مجددا "التزامها بالمساهمة في إحلال سلم راسخ ودائم في أمريكا الوسطى" .

٤٠- ولتيسير فهم حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في غواتيمالا ، اقتبس الخبير في تقريره السابق فقرات من الرسالة الرعوية الجماعية للأساقفة الغواتيماليين "المطالبة الصارخة بالأرض" المؤرخة في شباط/فبراير ١٩٨٨ والتي تتناول بالتحليل قضية تهميش المجتمعات المحلية للفلاحين والسكان الأصليين والتمييز ضدها . وهذه الوثيقة على جانب من الأهمية حدت الخبير على أن يدرج في هذا التقرير الفقرات التي استنسخت في ذلك الوقت . ويتحدث الأساقفة عن الظلم الاجتماعي وعن واقع هيكل المجتمع قائلين:

"... المجتمع منظم بطريقة لا تبالي بالسواد الأعظم من الغواتيماليين ولمصلحة أقلية منه .

"... من الواضح أن الأجر القانوني الأدنى وقدره ٤,٥٠ كويتزال لم يعد يكفي اليوم ، بالنظر إلى ارتفاع كلفة المعيشة .

"... إن الموقف الذي يقفه البعض من الفلاحين من القسوة بمكان يجعلهم يهجرون تدريجيا 'المزارعين الأجراء' ، وذلك استزادة للربح . وهذا النوع من المفهوم الإقطاعي العتيق القائم على الحكم الأبوي ، على الرغم من أنه غير مرض ، يعطي الفلاح الذي عاش لأجيال على مزرعة معينة ، مركزا معينا يوفر له قدرا من الاستقرار ونوعا من الحق في العمل في تلك المزرعة وحتى زراعة قطع معينة من الأرض بهدف الربح .

"... من الأيسر والأقل تعقيدا جذب جماعات من العمال أثناء فترة الحصاد كل سنة بموجب نظام يعجل في إفقار الفلاحين .

"... تتفاقم حالة الفلاح بسبب صعوبة الحصول على صك بملكية الأرض التي كد فيها فترة طويلة من الوقت . وكثيرا ما تؤول هذه الأرض في نهاية المطاف إلى حيازة مالكين هم أفضل تجهيزا من الناحية الاقتصادية والقانونية للحصول على صكوك الملكية القانونية . ونلاحظ أن مبعث الكثير من التوتر في المناطق الريفية هو أنه عندما يحتاز هؤلاء الأشخاص هذه العقارات على نحو غير عادل ولكنه قانوني ، وفي غمرة حماسهم لطرد الفلاح من الأرض ، فإنهم يطلبون دعم قوات القانون والنظام الذين يستجيبون لطلبهم دفاعا عن الملكية الخاصة التي يحرم منها أولئك الذين كانوا بالفعل الملاك الحقيقيين وإن كان لا يعترف لهم

بهذه الصفة قانون سن في واقع الأمر من وراء ظهر الشعب لمنفعة طبقة صاحبة امتياز . وإن عدم وجود تشريع ملائم لحماية الفلاح ضد هذه وغيرها من الإساءات هي حقيقة مؤلمة" .

٤١- ويلاحظ الأساقفة الغواتيماليون أن الفلاحين يصبحون مع مرور كل يوم "أكثر إدراكا لحقوقهم وكرامتهم" ، وهذه خطوة إلى الأمام لا نكوص عنها "ورغم القمع المتواصل والوحشي الموجه ضدهم ، يثار احتجاج مشروع وتتخذ تدابير دفاعا عن الأرض" ، ولكنهم يخشون أيضا أنه "إذا لم توجه هذه التطلعات بصورة منصفة وإذا لم تقم آلية تمكنهم من الرد العاجل والفعال ، من المرجح أن يندلع عنف تنجم عنه نتائج لا يمكن التكهن بها" .

٤٢- وكان لما شهدته غواتيمالا عام ١٩٨٩ من مصاعب اقتصادية وارتفاع في معدل البطالة وقعه الشديد على أفقر قطاعات السكان . وكما ذكر المونسينيور بروسبيرو بانادوس دل باريو ، كان الفقر يغذي مشاعر الإحباط لدى السكان . وكما هو الشأن في السنوات الماضية ، نظم الفلاحون أنفسهم للمطالبة بالحق في العمل في الأرض ، واحتلوا ضيعات في مناطق مختلفة من البلاد . وبالمثل ، أضرب الفلاحون بغية الحصول على أجور أكثر إنصافا وعلى زيادات في الأجور . والملفت للانتباه بصورة خاصة الإضراب الذي حدث في مزارع القطن والبن واللفت السكري الكائنة على الساحل الجنوبي وهو إضراب شنه نحو ٥٠ ٠٠٠ عامل كانوا ينادون بزيادة الأجور بما يقدر ٣,٢٠ كويتزال (نحو ١,١٥ دولارا أمريكيا) . وخلال عام ١٩٨٩ حدثت إضرابات عديدة لا في المناطق الريفية وحدها بل وفي المؤسسات التي تديرها الدولة أيضا . فقد أضرب المدرسون لمدة تقرب من ثلاثة أشهر . وفي الوقت نفسه أضرب موظفو إدارة البريد بسبب نزاعات على الأجور .

٤٣- وفيما يخص قضايا العمل سواء في المناطق الريفية أو في المدن ، فإن العديد من الشكاوى والرسائل المرسلة إلى الخبير تدعي وجود انتهاكات للحقوق النقابية ، لا سيما حق التنظيم النقابي وتشكيل النقابات . وتفيد هذه الادعاءات ، أن رب العمل يقوم ، حين يحدث هذا ، بتسريح العمال وفي بعض الحالات ترد إلى العمال تهديدات بالموت من قبل مجهولين يعتقد أنهم يعملون بناء على أوامر رب العمل .

٤٤- ووردت رسائل عديدة أيضا يزعم فيها الفلاحون أنهم تلقوا تهديدات لأنهم ، لأسباب اقتصادية بحتة (كالعمل على قطعة أرض أو الهجرة للقيام بعمل موسمي في مناطق أخرى) ، لا يرغبون في المشاركة في الخدمات "الطوعية" لدوريات الدفاع عن النفس المدنية .

٤٥ - وفي تقرير إلى اللجنة المعنية بالحوار الوطني أشارت الجمعية الدائمة للمجموعات المسيحية مستندة في هذا الصدد إلى عدد كبير جداً من الشهادات التي أدلى بها أفراد الكنيسة الذين يعملون في المناطق الريفية شكوكاً حول "الطبيعة الطوعية" لمشاركة الفلاحين في دوريات الدفاع عن النفس وعبَّرت عن الرأي القائل بأن الأمر يقتضي إجراء نقاش موضوعي على صعيد الحوار الوطني فضلاً عن القيام بعمليات تفتيش ورصد موقعيين . ثم إن أعضاء مجلس المجموعات المحلية الإثنية "رانوجيل جونام" الذين نادوا بحل دوريات الدفاع عن النفس المدنية تعرضوا إلى مضايقة مستمرة وإلى تهديدات . وأبلغت المنظمة المذكورة عن حالات اختفاء عدد من أعضائها . وعقب الحادثة التي وقعت في آب/أغسطس في المنطقة البلدية لسان كريستوبال (ألتا فيراباز) والتي ظن فيها الجيش أن أفراد الدورية المدنية المنتمين إلى دورية الدفاع عن النفس المدنية هم من المتمردين الأمر والتي أسفرت عن مقتل تسعة فلاحين وجرح ثلاثة آخرين ، بدأ القادة السياسيون الغواتيماليون يطالبون من جديد بأن تحل الحكومة هذه الدورية .

٤٦ - وفضلاً عن عملية الإبادة الجماعية التي شهدتها الأغواكاتي والوارد ذكرها في التقرير (الفقرتان ٢٩ و٣٠) والتي كانت لها انعكاسات على الصعيد الدولي ، حدثت عمليات قتل جماعي عشوائي في أيار/مايو في سانكوين دي باتزيتشيا (شيمالتانانغو) قتل فيها خمسة أشخاص وفي قرية الجوكوتيو (مقاطعة غواتيمالا) مات فيها خمسة أشخاص وجُرح شخص آخر ، وفي حزيران/يونيه في لا ليبرتاد (البيتين) حين توفي أربعة فلاحين وطفل واحد . وحالات الإعدام بغير السبيل القانوني التي كانت كبيرة العدد عام ١٩٨٨ ، وإن لم تضاه الحالات في السنوات السابقة تبدو أنها قاربتها وإن ظلت دونها . وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي كانت كبيرة هي الأخرى . وفي نسبة كبيرة من حالات الاختفاء وبعد مرور أيام قلائل يتم الكشف عن الضحايا موتى عادة وتظهر على جثثهم علائم التعذيب . وهذه الانتهاكات تستهدف بالأساس الفلاحين وأفراد المنظمات الشعبية وإن كانت استهدفت غيرهم كذلك من الطبقات الاجتماعية . وبدون القيام باستعراض وتحليل مفصل لجميع الحالات ، يتوجب استرعاء الانتباه إلى اختفاء أحد عشر زعيماً طلابياً لرابطة الطلاب الجامعيين في آب/أغسطس وقد تم اكتشاف جثث خمسة منهم وعليها علائم التعذيب . واختفى كذلك طلاب يعملون مع فريق الدعم المتبادل وذلك في شهر آب/أغسطس . وحالات الموت والاختفاء هذه أعقبت تهديدات وجهتها "فرق الموت" (إل جاغوار جوستيسييرو ، لا دولوروسا وإل إيجرسيتو سيكريتو أنتيكوميونيستا) وُجهت إلى طلاب عديدين . وهكذا انتهكت الحقوق الأساسية للغواتيماليين دون أن يعاقب الجناة ونتيجة لسلسلة شيطانية تبدأ بالاختفاء القسري وتتواصل مع التعذيب وتختتم بتصفية الفرد بواسطة الإعدام دون محاكمة أو الإعدام التعسفي .

٤٧ - علاوة على ذلك ، تم اختطاف عدد من الفلاحين الذين كانوا أعضاء في فريق الدعم المتبادل ومجلس المجموعات الإثنية "رونوجيل جونام" وعُثر عليهم موتى بعد بضعة أيام وكانت على جثثهم علائم التعذيب . وهذه المنظمات وكذلك لجنة التنسيق الوطنية للأرامل الغواتيماليات تعرضت بشكل مستمر للتهديد والتخويف . وقد تسبب انفجار قنبلة في تحطيم جزء من المبنى الذي يأوي فريق الدعم المتبادل في غواتيمالا سيتي حيث اجتمع أعضاء تابعون لفيالق السلم الدولية . وعلى إثر هذه وغيرها من الانتهاكات مثل وفاة سفير غواتيمالا سابقاً في اسبانيا ، دانيلو باريلاس ورجل الأعمال راميرو كاستيو لوف رئيس البنك الصناعي ، وكانت لكليهما ميول تقدمية ، اضطر العديد من السكان بمن فيهم عدد كبير من الطلاب إلى مغادرة البلد .

٤٨ - ثم إن إجراءات الإحضار أمام المحاكم إما أنها غير منطبقة أو متعذرة التنفيذ في معظم الحالات . وفي المناسبات النادرة التي تُبذل فيها محاولة للتحقيق بغية التمكن من تطبيق القانون تكون الضغوط قوية وحظوظ النجاة من العقاب بالنسبة لأولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان كبيرة إلى حد تضطر إلى التخلي عن عمليات التحقيق دون التوصل إلى إثبات جرم المذنبين المفترضين . وهذا هو ما حدث بالنسبة للقاضي أنيبال تريخو دوكي الذي اختُطف بينما كان يقوم بالتحقيق في "بانيل بلانكا" ولمساعده الذي أُعدم بغير السبيل القانوني وبالنسبة كذلك للمحامي إيرما ايسكيفال دي لارا الذي أعدم هو الآخر بغير السبيل القانوني .

٤٩ - وحالات القتل والموت العنيف التي استمرت تحدث بأعداد كبيرة جداً تعكس الحالة المتسمة بالعنف الذي تتعذر السيطرة عليه وتبين أن السلطات المكلفة بإنفاذ القانون ، لا سيما الشرطة ، قاصرة عن توفير الحماية للمواطنين . ولا تجري عمليات للتحقيق الفعال في الجرائم المرتكبة والمعلومات اللازمة لإقامة الدعاوي لا تصل إلى السلطات القضائية والجهاز القضائي لا يعمل على النحو الصحيح . وعموماً فإن الرأي العام لا يثق في الشرطة أو في نظام العدالة الجنائية . بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الجهاز القضائي أبلغ ، بموجب النشرة الدورية رقم ٣٠٢ - ٨٩ المؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، رؤساء المحاكم وقضاة محاكم الدرجة الأولى والحكام بالإجراءات الواجبة الاتباع في عمليات التحقيق قصد تحديد المسؤوليات في الإجراءات المتعلقة بالإحضار أمام المحكمة وفقاً لقانون الأمبارو والإحضار أمام المحكمة والدستورية .

٥٠ - ومما لا شك فيه أن الحكومة سعت إلى تلافي أوجه النقص التي تعتري جهاز الشرطة . وقد تم الاضطلاع بعملية إصلاح وتحسين . والجهود الرامية إلى تمكين الشرطة من الوسائل الملائمة والزيادة في عددها وتحسين تدريبها وإنشاء كلية للشرطة (فتحت أبوابها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩) تعتبر خطوات في الاتجاه الصحيح . وبعض

النجاحات ، من قبيل حل لغز وفاة السيد راميرو كاستيو لوف والذي تم التوصل إليه في إطار القانون بعد تحقيق شاق ، يمكن اعتبارها بوادر إيجابية لحالة سلبية وحرجة .

٥١ - وأشار الخبير إلى مشكلة الاتجار بالأطفال في الفقرات من ٥٠ إلى ٥٤ من تقريره السابق . وهو الآن يسترعي الانتباه إلى هذه الفقرات مشيراً إلى أنه لم يتلق أية معلومات جديدة ما عدا التقارير المتعلقة بالتجنيد الجبري لقُصَّر في الخدمة العسكرية والتي قام بتبليغها الفريق العامل المعني بالأشكال الجديدة للرق التابع للجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات (E/CN.4/1989/39) .

٥٢ - واتخذت الحكومة الحالية خطوات للتقليل من العنف ومن انتهاكات حقوق الإنسان في غواتيمالا . والعمل جارٍ من أجل إعادة تنظيم الشرطة بحيث تتصرف وفقاً للقانون ومن أجل تحسين المراقبة التي تمارسها قوات الأمن والنظام داخل البلد . ومع ذلك ، لا يزال يتعين عمل الكثير وخصوصاً بشأن حالات الاختفاء أو حالات الإعدام بغير السبيل القانوني أو الإعدام بلا محاكمة أو التعسفي . وإنشاء كلية للشرطة وإدراج التوجيه المتعلق بحقوق الإنسان بالنسبة لأفراد الشرطة وغير ذلك من التدابير التي اعتمدت مؤخراً قد تفضي إلى نتائج ذات مغزى .

٥٣ - وألمع الخبير ، في تقريره السابق ، إلى المحاولة الانقلابية التي حدثت في ١١ أيار/مايو ١٩٨٨ وآثارها السلبية . وحدثت محاولة انقلابية جديدة في أيار/مايو ١٩٨٩ . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ أصدر نظام العدالة العادي حكماً على شخصين كانا سابقاً من أفراد الجيش تورّطا في المحاولة الانقلابية وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ أصدرت المحكمة العسكرية حكماً على الأفراد العسكريين الذين اشتركوا في المحاولة .

٥٤ - وإن إشراك القوات المسلحة في العملية الديمقراطية والتسليم بأنه لا بد من أن تكون أداة في يد السلطة الدستورية المدنية ولا تتصرف إلا وفقاً للدستور بغية تحقيق الأهداف المنصوص عليها تحديداً في القانون النافذ تعتبر أموراً جوهرية بالنسبة لوجود واستمرار الديمقراطية وللتمتع بحقوق الإنسان .

٥٥ - وإن تعليم القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان قد بدأ فعلاً ويجب أن يتواصل وينتشر ويعم التعليم المهني والتدريب العسكري .

٥٦ - وإنشاء مركز الدراسات الاستراتيجية للاستقرار الوطني وتطعيم النظرية العسكرية بالتفكير الديمقراطي و"الاستقرار الوطني" المرتكز على أفكار جديدة قادرة

على الحلول محل أفكار بالية وخاطئة سادت في الماضي يمكن أن تشكل بداية لعملية تغيير بالغة الصعوبة ولكنها ضرورية . ووجهات النظر التي أعرب عنها خوان جوزيه أريفالو في خطابه الافتتاحي بمركز الدراسات الاستراتيجية للاستقرار الوطني يوم ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ تبعث على الأمل بالنسبة للمستقبل .

٥٧ - ويبدو أن العنف المتواصل ، بالاقتران مع النجاة من العقاب بالنسبة للعديد من المسؤولين عن حالات قتل واختفاء نظراً لانعدام التحقيق أو المحاكمة وغياب حماية المواطنين يمكن عناصر مختلفة مناوئة للديمقراطية من القيام بعمليات عنف ، على الصعيدين السياسي والفردي ، وارتكاب جرائم عادية وسياسية وقمع اقتصادي وعمليات تقوم بها مجموعات - يعتقد البعض أنها مجموعات "شبه عسكرية" - من أن تواصل أنشطتها وترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان . وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، وقد أقلقتها المعلومات بشأن تكاثر حالات الاغتيال والاختفاء ، اعتمدت في دورتها الأربعين القرار ١٤/١٩٨٨ الذي "تحث فيه ، في جملة أمور حكومة غواتيمالا على مضاعفة جهودها لكي تحترم كل سلطاتها وقوات الأمن لديها الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها" . وأوصت اللجنة الفرعية أيضاً بأن يعمد الخبير بشأن غواتيمالا إلى "إيلاء عناية خاصة للعقبات التي تواجَه نتيجة لعدم تعاون بعض عناصر القوات العسكرية وقوات الأمن وأن يشير بالطرق التي يمكن أن يعالَج بها ذلك من خلال الخدمات الاستشارية وسائر أشكال المساعدة" وفي عام ١٩٨٩ عادت اللجنة الفرعية إلى هذه المسألة في قرارها ٦/١٩٨٩ المعنون "حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا" . وأوصت اللجنة الفرعية في ذلك القرار الخبير "بأن يولي عناية خاصة لما يوجد من عقبات في غواتيمالا تحول دون إعمال حقوق الإنسان بالكامل وأن يشير إلى الطرق التي يمكن التغلب بها على هذه الحالة" .

٥٨ - ويود الخبير أن يذكر ما يلي: (أ) إن تحسين حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا على المديين القصير والمتوسط والمدى الطويل يرتبط بتنفيذ الدستور والمحافظة على العملية الديمقراطية وتدعيمها . وينبغي تعزيز وتقوية هذه العملية لكي يتمكّن النظام الديمقراطي الحالي من استكمال ولايته وكيما يتسنى إجراء انتخابات حرة في ١٩٩٠ ؛ وبالتالي يجب ألا تكون هناك انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل موظفي الدولة ؛ (ب) إن حكومة غواتيمالا في نظر الخبير ورغم الآراء المنافية ، ليست متورطة مباشرة في أي سياسة حكومية لانتهاكات حقوق الإنسان . وفي حين أن هذا في حد ذاته بالغ الأهمية ، فإنه ليس كافيا ، إذ ما من حكومة يمكن أن تشعر بالرضا لمجرد امتناعها عن انتهاك حقوق الإنسان . ومن اللازم أيضا ، بل ومن المحتم ، وجود سياسة إيجابية لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان - وينبغي أن تضمن هذه السياسة التمتع التام بجميع الحقوق لجميع المواطنين . وتجدر الملاحظة أن الحكومة لم تفعل كل ما في

وسعها للحد من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي حدثت في عام ١٩٨٩ . وقد أفلتت هذه الانتهاكات من رقابة الحكومة ، مما قد يعني أن الحكومة لم تنجح في اتباع سياسة ناجعة على الوجه الأكمل في هذا المجال ؛ (ج) لذلك تستدعي الضرورة وضع سياسة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لوضع حد للعنف ولإضفاء الصبغة الديمقراطية على المجتمع الغواتيمالي على أساس من التسامح ؛ ولبلوغ هذه الغاية ينبغي نشر المعرفة بحقوق الإنسان ؛ (د) ينبغي للحكومة أن تمارس نفوذها المؤسسي كاملاً وأن تتحلّى بالإرادة السياسية الحازمة ، وهذا ما لم تفعله حتى الآن ، بغية تأمين وضمان حقوق الإنسان كاملة .

٥٩ - وهذه الإرادة السياسية الحازمة والإيجابية لم تمارَس بما تستدعيه من تصميم . لقد تحقق بعض الشيء برغم القيود والعراقيل الواضحة ، ولكن قضية حقوق الإنسان لم تمنح الأولوية اللازمة الواجب أن تُمنحها . وفرص العمل التي أتيحت عندما تولت الحكومة السلطة لم تُنتهَز ولم تتم الاستفادة منها في الوقت المناسب وعلى الوجه الصحيح . ونتيجة لذلك لم يتحقق تقدم ملحوظ بل سُجل حتى بعض التراجع خلال تولي هذه الحكومة مقاليد الأمور .

٦٠ - ومع ذلك فإن الحكومة الديمقراطية أخذت تسير على درب لا يمكن مواصلة السير فيه إلا لحكومة دستورية منتخبة بحرية .

٦١ - ثم إن قوات المفاوير ما زالت في الوجود . وقد تلقى الخبير معلومات متناقضة حول أهميتها وجدواها وحجمها . إلا أنه لا مجال إلى إنكار وجودها وتأثيرها على الحالة في البلد . وهذه القوات لا تلعب أي دور في الحوار الوطني وليست عضواً في لجنة المصالحة الوطنية . والاجتماع المعقود في سان خوسيه (كوستاريكا) بين لجنة المصالحة الوطنية والجبهة الوطنية الثورية المتحدة الغواتيمالية وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في اتفاق إيسكويبولاس الثاني (Esquipulas II) والتي وضعت في ٣٤ و٣٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ على إثر اجتماع مدريد الذي عقد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، لم يسفر عن أية نتائج إيجابية ومتواصلة . ولم يعلن رسميا عن أي اجتماعات لعام ١٩٨٩ .

٦٢ - إن التأثير المتنامي للعوامل المتولدة عن إنتاج المخدرات والاتجار بها واستخدامها كان لها دور مهم في تردي حالة حقوق الإنسان عام ١٩٨٩ . وإن تجارة المخدرات وتغلغل تجار المخدرات وما لهم من صلات بمختلف أنواع الإجرام وتأثيرهم في الفساد المتزايد الذي تشهده البلاد والذي هو بصدد زعزعة ثقة الشعب هي عوامل سلبية بالغة الخطورة في الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في غواتيمالا .

٦٣ - والخبير يرى أن الأنشطة المضطلع بها عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ في إطار مشروع التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان لمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هي أنشطة تمشي على الدرب الصحيح لأنها تسعى إلى النهوض بثقافة قوامها حقوق الإنسان ، وهي ثقافة لا وجود لها في غواتيمالا ، وإلى تغيير المواقف . والمشروع بصدد التشجيع على التنسيق على صعيد قضايا حقوق الإنسان على المستوى الوطني بين مختلف الوزارات والمؤسسات المسؤولة عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى توفير الخدمات الاستشارية والتدريبية للمسؤولين الغواتيماليين ، لا سيما المسؤولين عن إنفاذ القانون وضباط القوات المسلحة . وهذه الأنشطة موجهة بحق نحو محاولة إزالة العراقيل التي قد تتولد عن انعدام التعاون من جانب بعض العناصر في الجيش أو في قوات الأمن . ومع ذلك وإذا أريد لهذه المساعدة والمشورة أن تكونا فعالتين فلا بد من إيلاء الأولوية الواجبة لقضية حقوق الإنسان ولكافة المؤسسات ولا بد للآليات التي أنشأتها الحكومة الدستورية على الصعيد الوطني لحماية حقوق الإنسان من أن تعمل على النحو الصحيح: وذلك من خلال توضيح كافة القوانين والمراسيم المتعلقة بحقوق الإنسان ووضعها موضع التنفيذ . ومن الضروري كذلك أن يتيسر الاعتماد على الدعم الكامل على الصعيد الوطني لهيئة تنسيق لا تقتصر حصراً على الأنشطة التي يتم تعزيزها من الخارج بل تتمتع بالدعم السياسي من الحكومة ومن كافة المؤسسات المسؤولة عن حقوق الإنسان ولها طابع الاستمرار وطابع عضوي حتى يمكنها أن تخطط وتنسق على أساس متواصل مع المؤسسات الوطنية والحكومية وغير الحكومية من جهة ومع الهيئات الدولية مثل مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من جهة أخرى .

٦٤ - وقد أدرج الخبير في تقريره السابق بعض التدابير القانونية والوطنية والدولية التي وعدت حكومة غواتيمالا باعتمادها . والبعض من هذه التدابير قد اعتمد والبعض الآخر في سبيله إلى الاعتماد . والحالة الراهنة هي على النحو التالي:

(أ) <u>على الصعيد الوطني</u>

'١' اعتماد مشروع قانون بشأن حيازة الأسلحة (أقرّ مشروع القانون وقُدم فعلاً عدد من مشاريع التعديلات على البعض من مواده) ، ولكن المهم هو أن ينفذ ؛

'٢' اعتماد مشروع القانون المتعلق بتبني الأطفال (أقرّ هذا المشروع في قراءته الأولى في الكونغرس) ؛

'٣' تجميع جميع الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تشترك غواتيمالا كطرف فيها (هذا العمل جارٍ) .

(ب) <u>تدابير لم تتخذ بعد على الصعيدين الإقليمي والدولي</u>

لم تتخذ حتى الآن التدابير التالية:

'١' الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

'٢' الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

'٣' الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ؛

'٤' سحب التحفظ الذي أبدته غواتيمالا على المادة ٨ من اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه ؛

'٥' التصديق على البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(ج) تدابير اتخذت

'١' الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ؛

'٢' التوقيع على اتفاق المقر بين حكومة غواتيمالا واللجنة الدولية للصليب الأحمر .

خامسا - تقديم المساعدة إلى حكومة غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان

٦٥ - عملاً بالفقرة ٧ من قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٨/٥٠ التي يرجى فيها من الأمين العام "توفير ما قد تطلبه الحكومة الدستورية لغواتيمالا من خدمات استشارية وغيرها من أشكال المساعدة الملائمة في ميدان حقوق الإنسان" ، ونتيجة لطلب تقدمت به سلطات غواتيمالا إلى مركز حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، تم الاضطلاع في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ببرنامج لتقديم المساعدة التقنية لغواتيمالا يعنى بمسائل حقوق الإنسان للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . ويقوم بتمويل البرنامج برمته (٠٠٠ ٢٢٣ دولار أمريكي) صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لفائدة الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان . وحظي المركز بالدعم اللوجستي والتعاون من جانب مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غواتيمالا . إن الهدف الأساسي للبرنامج على المدى الطويل هو تقديم المساعدة في الوقت المناسب إلى حكومة غواتيمالا على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز جوانب التقدم في الديمقراطية من أجل العمل على استعادة وتدعيم احترام حقوق الإنسان . أما هدف البرنامج على المدى القصير فهو تدريب أشخاص يمارسون دورا رئيسيا في مختلف التخصصات عن طريق الدورات التدريبية والزمالات ، مع توقع أن يحدث هذا التدريب أثرا مضاعفا . ومن خلال توفير الخبراء والمادة المفيدة للمؤسسات المسؤولة عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان في غواتيمالا ، لا بد وأن يساعد البرنامج الحكومة على تنظيم الهياكل الأساسية المطلوبة لتلبية المعايير الدولية لحقوق الإنسان . ويرد في الإضافة لهذه الوثيقة (E/CN.4/1990/45/Add.1) وصف للأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة التقنية المقدمة إلى غواتيمالا .

سادسا - الاستنتاجات

٦٦ - من دراسة حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا يمكن إجمال الاستنتاجات العامة التالية:

(أ) لا مجال لنكران التطور والتقدم في الإطار القانوني من أجل الاعتراف بحقوق الإنسان وضمانها وحمايتها في غواتيمالا ؛

(ب) إن الإرادة السياسية القوية للحكومة واضحة لضمان احترام هذه الحقوق . ولا يمكن لجهودها في هذا الصدد أن تكون موضع شك ؛ ولكنها تفتقر إلى التصميم الحازم والذي لا يلين على الاضطلاع بسياسة في مجال حقوق الإنسان وفي الوقت المناسب ، والأهم من ذلك أنها لا تملك في الظرف الراهن إمكانية التصرف باستخدام النفوذ الدستوري والسياسي الكامل اللازم لتحقيق الأهداف المنشودة ؛

(ج) ومع ذلك لم يحدث شيء تقريبا من جانب الحكومة أو السلطة القضائية للتحقيق في الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والمعاقبة عليها ؛

(د) ما زالت توجد أحوال ضارة وأساسية بحكم الواقع تفرض قيودا صارمة على أية عملية مخلصة لتحسين حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ؛

(هـ) ما زال مناخ العنف الاجتماعي سائدا والأهم من ذلك أنه تفاقم وتردّى . وسيلزم تنمية ثقافة بشأن حقوق الإنسان يحل فيها التسامح مكان الازدراء الحالي للتعددية وللآراء المعارضة على صعيد قطاعات كثيرة من السكان ؛

(و) ما زالت تقع انتهاكات للحقوق المدنية والسياسية ولا سيما حالات الوفاة والاختفاء . وهذه ليست نتيجة أوامر أو سياسة حكومية بل نتيجة عوامل وتصرفات لم تزل خارجة عن السيطرة الفعلية للحكومة عليها . وقد برهنت الحكومة عن عجزها على علاج هذه الحالة . ونطاق التصرف المتاح لها ازداد ضيقا بازدياد العنف والانتهاكات ؛

(ز) من الضروري التأكّد من أن السكان لا يكرهون على الانضمام إلى دوريات الدفاع عن النفس المدنية ولا يتعرضون لأي انتقام بسبب عدم انضمامهم ؛

(ح) ما زالت الحالة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشكو من نقائص خطيرة . والمجتمع ككل لم يزل يكيّفه الظلم والتمييز ؛

(ط) ما زالت حالة السكان الأصليين تثير مشكلة حيوية . فالتمييز والاستغلال الدائبان لهؤلاء السكان كانا مصدرا مستمرا لانتهاكات حقوق الإنسان . وتعي الحكومة هذه المشكلة الصعبة ويجري حاليا بحث وتخطيط شامل للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المسألة (انظر استنتاجات الخبير الاستشاري ولمسن دياز ، خاصة فيما يتعلق بالتشريع الجاري صياغته) ؛

(ي) يمكن توقع استمرار التحسن البطيء إذا قويت العملية الديمقراطية التي باشرتها الحكومة الدستورية وتجذرت وإذا تم الإبقاء عليها دون أي انهيارات مؤسسية .

(ك) ولكي يحدث ذلك ، وبصرف النظر عن الإرادة السياسية الاساسية والالتزام الذي لا يمكن أن يحققه إلا شعب غواتيمالا وسلطاته المنتخبة انتخابا حرا وديمقراطيا ، يلزم استمرار المساعدة والدعم الدوليين ؛

(ل) يتوجب تشجيع الحوار من أجل التصالح الوطني ولا ينبغي أن يستبعد منه بغير مبرر أي طرف . ويتوجب على الحكومة أن تشاركه مشاركة نشطة في هذا الحوار وأن تبرهن على إرادة سياسية كاملة لمواصلته ؛

(م) يجب تحسين مستوى القدرة والفعالية الفنية للشرطة تمشيا مع الاستنتاجات الواردة في التقرير الذي أعده الخبير الاستشاري ج. مايير ؛

(ن) يجب تحسين أداء الجهاز القضائي كما أوصى بذلك الخبير الاستشاري ج. مايير في استنتاجاته ؛

(س) يجب أن يمنح وكيل حقوق الإنسان دعما متزايدا لتمكينه من مواصلة العمل الذي شرع فيه وتوسيع نطاقه وإنهائه (انظر في هذا الصدد استنتاجات الخبراء التابعين لمكتب المفوض البرلماني السامي الاسباني) ؛

(ع) يجب زيادة التأكيد على تدريب كبار الضباط في القوات المسلحة في الشؤون المدنية والديمقراطية ، في كنف الاحترام لحقوق الإنسان ؛

(ف) تتوجب دراسة مسألة خضوع أفراد القوات المسلحة خضوعا كاملا لنظام العدل العادي في مسائل الاختصاص ؛

(ص) بالإشارة إلى مشكلة اللاجئين (الفقرات ٣٤ ـ ٣٩) وبما أن العودة إلى الوطن مرهونة بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومستوى العنف ، يجب أن تتواصل الجهود من أجل تشجيع عملية الإسراع بالعودة الحرة إلى الوطن التي اعترتها بعض المشاكل .

٦٧ ـ وتتلاقى هذه الاستنتاجات بوجه عام مع الاستنتاجات التي عرضها الخبير في تقريره السابق إلى اللجنة . فالصعاب السياسية واستمرار مناخ العنف وتأثير العوامل السلبية المشار إليها أعلاه قد منعت الحكومة ، التي اعتراها الوهن ، من تأمين الضمانات الكاملة لحقوق الإنسان واحترامها .

٦٨ ـ والاحداث كذّبت التفاؤل النسبي والحذر الذي ساد خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ . وهو أمر خطير ومزعج ومؤسف .

٦٩ ـ إن المساعدة والتعاون الدوليين لازمان إن كان المطلوب استمرار هذه العملية ، من خلال تطبيق أحكام الصكوك الدولية التي صدقت عليها غواتيمالا ومن خلال تعزيز حقوق الإنسان على النحو المشار إليه في الفقرة ٧١(ح) و(د) .

٧٠ - والأمل في المستقبل وفي أن تتحسن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا إلا بقيام ديمقراطية ذات طابع تعددي وتمثيلي وتنفيذ الدستور بحذافيره مع إجراء انتخابات حرة وخضوع كل مواطن لسلطة مدنية شرعية واحدة . لذلك يتوجب دعم الحكومة الدستورية الراهنة برغم نقائصها وأوجه تقصيرها ، مثلما يتوجب دعم الحكومات الديمقراطية المقبلة .

سابعا - التوصيات

٧١ - تتمثل التوصيات التي يود الخبير تقديمها إلى اللجنة تمشيا مع ولايته وفقا للقرار ٥٣/١٩٨٧ وأحكام القرارين ٥٠/١٩٨٨ و٧٤/١٩٨٨ فيما يلي:

(أ) من اللازم أن تواصل اللجنة مراقبة حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا بأي طريقة تراها مناسبة واضعة في الاعتبار الحالة الراهنة في غواتيمالا ؛

(ب) ينبغي أن توضع في الاعتبار التوصيات من (ل) إلى (ع) ؛

(ج) من الأساسي الاستمرار في برنامج المساعدة العريض للحكومة من أجل تقديم العون للعملية الديمقراطية ، نظرا لأن هذا الإطار المؤسسي ضروري ولكنه ليس الشرط اللازم الوحيد من أجل تحقيق التحسن في الحالة التي ترتبط بشكل لا نكران له بالحفاظ على الديمقراطية ؛

(د) تمشياً مع ما سبق إنجازه ، ينبغي أن يظل هذا البرنامج مؤلفا من عناصر منها:

'١' المساعدة على إدخال دورات تدريبية موضوعها حقوق الإنسان في كل مستويات التعليم . وهذا يشمل لا التعليم الحكومي فحسب بل كذلك التعليم في المدارس والكليات والجامعات الحرة ؛

'٢' تقديم المساعدة للدورات التدريبية والحلقات الدراسية الموجهة إلى القضاة ورجال القضاء ؛

'٣' تقديم المساعدة للدورات التدريبية والحلقات الدراسية الموجهة إلى رجال الشرطة . ويجب ضمان إدراج حقوق الإنسان كموضوع في التدريب المستمر لكبار المسؤولين بالشرطة ؛

'٤' تقديم المساعدة للدورات التدريبية والحلقات الدراسية الموجّهة إلى ضباط القوات المسلحة . ويجب إدراج حقوق الإنسان في جميع الأوقات كموضوع في مناهج الكلية الحربية وفي مناهج ضباط هيئة الأركان العامة . وينبغي ألا تقتصر هذه الدورات على القانون الإنساني الدولي بل تغطي أيضا موضوع حقوق الإنسان عامة .

٧٣ - ودون الإخلال بهذه التوصيات المحددة يود الخبير أيضا أن يلفت الانتباه إلى قيمة:

(أ) استمرار تقديم النصح والعون المناسبين لتنظيم مكتب وكيل حقوق الإنسان وأنشطته ؛

(ب) الاستمرار في تقديم الدعم المتعدد التخصصات والمشترك بين القطاعات للمساعدة في وضع سياسة شاملة بشأن التنمية والمساعدة وعدم التمييز إزاء السكان الأصليين ؛

(ج) دعم واستكمال المعونة الثنائية ، التي سبق التفاوض عليها وأصبحت تقدّم ، من أجل الإصلاح التقني والتحسين المادي للشرطة لكي تصبح الشرطة منظمة ديمقراطية فعالة لحماية وضمان النظام العام وحقوق كل فرد وحرياته .

٧٣ - هذه هي بعض التوصيات التي يود الخبير أن يتقدم بها في تقريره الثالث والأخير .

ثامنا - ملاحظات ختامية

٧٤ - خلال عملية رصد الحالة في غواتيمالا على مدى ما يقارب السنوات الأربع تأكد الخبير من أن قطاعات عريضة من المجتمع الغواتيمالي بدأت تفهم مشكلة حقوق الإنسان ومفهومها وما تنطوي عليه من قيود والتزامات . وفي الماضي ، كان هذا المفهوم مشكلة حيث أنه لم يستقر في الضمير الاجتماعي وكان غريبا على "ثقافة" كانت لها مقومات غيره . ولكن يمكن أن يلمح اليوم انطلاقة لعملية التغيير . وهي عملية عسيرة ومتشعبة ولا يمكن توقع حدوثها بصورة آلية أو سريعة . بيد أنها هي الوحيدة الكمينة بإحلال وضع قانوني يمكن في إطاره للحكومات الديمقراطية حاضرا ومستقبلا العمل بصورة أكثر فعالية وجدوى مما أمكنها أن تفعل حتى الآن . ولعل هذه البداية للتغيير في التفكير والإدراك الجديد لضرورة احترام حقوق الإنسان - التي يرى أنها تنبثق مباشرة عن كرامة كافة البشر دون تمييز أيا كان - هي أهم تقدم أحرز في غواتيمالا في السنوات الأخيرة ويبعث الى حد ما على التفاؤل بالمستقبل . وانتهاك حقوق الإنسان ليس مقصورا على الحكومة أو المسؤولين العامين المتصرفين بصفتهم الرسمية . إن حقوق الإنسان تنتهك كذلك من قبل قوات المغاوير - خاصة في دولة ديمقراطية توفّر بسبب التعددية السائدة فيها ، حرية التعبير عن وجهات سياسية معارضة بوسائل شرعية - ومن قبل مجموعات هامشية تعمل بشكل لا يخضع لسيطرة الجيش أو الشرطة أو تعمل لحساب مصالح خاصة ومن جانب مجرمين تعودوا الإجرام وكافة من يلجأون الى العنف بغية تسوية أي نزاع أو للتعبير عن الكراهية ، ولبيان عدم القدرة على تصور أنه يمكن أن تكون هناك آراء مخالفة في كنف الحرية . ولكن لا بد من أن توضع في الاعتبار الأسباب المتعددة

والمتنوعة لانتهاكات حقوق الإنسان في غواتيمالا فضلا عن الظلم الذي ينطوي عليه الإلقاء باللائمة على الحكومة وحدها . وصحيح كذلك ويجب دائما أن نذكر أن الحكومة ملتزمة قانونا وسياسيا وأخلاقيا على الصعيدين الوطني والدولي بضمان التمتع بحقوق الإنسان لكافة الأشخاص الخاضعين لولايتها .

٧٥ - ولأسباب شخصية يتعذر على الخبير مواصلة الولاية التي أسندتها اللجنة إليه ولذلك فإن هذا التقرير هو آخر تقرير يقدمه . وهو يرغب في أن يشكر اللجنة على ثقتها فيه وعلى ما حظي به من دعم وأن يقول إن قضية غواتيمالا والتغييرات التي شهدتها حالة حقوق الإنسان خلال السنوات التي طلب خلالها منه مراقبة العملية عن كثب مكنته من أن يدرس حالة متشعبة وعسيرة تثير شكوكا وتساؤلات جدية .

٧٦ - فهناك أولا فجوة يتعذر فيما يبدو سدها بين القانون والواقع وبين ما يجب أن يكون وما هو كائن وبين الحكم وما ينجز بالفعل . وهذه مشكلة بالغة الخطورة في غواتيمالا وقد سبق أن أشار اليها المقرر في تقارير أخرى . وحالة حقوق الإنسان لن تتحسن ما لم تسد الفجوة القائمة وما لم يبدأ رتق هذا الفتق . والنهج القانوني التقليدي والاعتقاد القائل بأن المشاكل يمكن حلها بحكم أن هناك قاعدة تزخر بالكلمات الرنانة موجودة ولكنها لا تطبق ، نهج يشكل أسوأ العراقيل أمام التقدم على صعيد قضايا حقوق الإنسان . ومن ناحية أخرى ، لا يذهبنّ الظن بأحد إلى أن القانون لا يلعب دورا بالغ الأهمية في عملية التحسن الشاملة . فالمعايير القانونية لا غنى عنها إطلاقا . وبدون القانون لا يمكن أن يكون هناك تقدم في مجال حقوق الإنسان ولكن إذا كان القانون لا يطبق ولا تبذل محاولات جادة لإنفاذه وصيانته وإبقائه ساريا وفعالا فلا طائل من ورائه . يجب أن يطبق القانون ويجب أن يصلح كأداة لتحقيق التغيير في الحالة السائدة والواجب يحتم على كل فرد استخدامه وعدم إبقائه في عالم المثل ، مهجورا ، لا يتمّ إنفاذه ومعزولا عن الواقع .

٧٧ - ثانيا ، إذا كانت الأوضاع المادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تتغير ، وإذا لم تكن هناك حركة تبتعد بالفرد عن مجتمع الاستغلال والامتيازات التي لا تبديل فيها والظلم المستوطن إلى مجتمع يسوده التداعم والتسامح والإنصاف ، إذن لا يمكن لحقوق الإنسان أن تصبح حقيقة واقعة تتاح للجميع وأساسا للسلم والتقدم .

٧٨ - ثالثا ، بدون ديمقراطية وبدون انتخابات حرة وبدون حكومات دستورية يستحيل توقع تحسن في حالة حقوق الإنسان . بيد أنه لا بد للمرء من أن يعترف بأن الحكومات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية التي خلفت الدكتاتوريات العسكرية تمكنت من إنجاز القدر الضئيل جدا . وهذا يرجع لا فقط الى الحالة الاقتصادية والاجتماعية ولكن إلى

عوامل حقيقية أخرى تتعلق بالسلطة . وهذه العوامل الخارجة عن الجهاز الحكومي والتي تتسلّل أحيانا إلى الحكومة وإلى الشرطة والقوات المسلحة أثبتت أنها أقوى حتى من الحكومة نفسها التي هي غير قادرة على السيطرة عليها .

٧٩ - والحكومة في حد ذاتها قد تحترم حقوق الإنسان ولكنها تفتقر الى القدرة والسلطة والنفوذ لتأمين ممارسة هذه الحقوق ممارسة تامة وحرة ، وغير قادرة على أن تعاقب على الانتهاكات وأن تضمن السلم والنظام القائمين على الحرية . إنها تعيش في خوف سجينة قوى لا يمكنها السيطرة عليها . وهذه مأساة ومشكلة كبرى تستعصي عن الحل ولا حل فوري في الأفق . ولها وقع سلبي وحاسم على الحالة في غواتيمالا لا يمكن فهمه أو معالجته إن لن يؤخذ بعين الاعتبار .

٨٠ - ويتوجب الاعتراف ، بتواضع وشيء من النسبية ، أنه لن يتيسر تحقيق أي تحسن ملحوظ في حالة حقوق الإنسان في الأجل القصير . وان قيام حكومة ديمقراطية معززة ، هي المصدر الحقيقي للسلطة ، ترتكز على الدستور والنظام العام الذي يصونه القانون ، مع السيطرة على مراكز القوى غير الشرعية أو القضاء عليها كلية ، وعلى مجتمع يؤمن بالقانون ويثق فيه ويتجنب العنف ويتوخى التسامح وفهم الحاجة إلى التعددية ، وإلى تعايش كافة الايديولوجيات في سياق الحرية والقبول ، نظريا وعلى الصعيد العملي ، "بثقافة قوامها حقوق الإنسان" ، هي الشروط الواجب توفرها بغية تحسين حالة حقوق الإنسان ضمن عملية هي لا محالة شاقة ومتطاولة .

٨١ - ولكي يتيسر التقدم على هذا الدرب يجب ضرورة أن تستمر الديمقراطية ، يجب أن تكون هناك انتخابات وتجب المحافظة على الدستور . وإذا حدث أي انقطاع لهذه العملية سيتعذّر على الحكومة حتى عمل ما أمكنها أن تعمله حتى الآن رغم ما تتصف به من أوجه النقص والقيود والأوضاع السلبية ولكن عملته بإخلاص وعن قناعة وستكون هناك عودة إلى دوامة العنف الذي لا حد له وإلى استفحال واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان المريعة التي ترتكبها سلطة حكومية وتغذيها وتشجع عليها . هذا الأمر لن يقبل . ولذلك يعتقد الخبير أن الإبقاء على الديمقراطية الدستورية في غواتيمالا رغم ما تشكوه من قيود وأوجه نقص وضعف أمر حيوي بالنسبة لحماية حقوق الإنسان مستقبلا .

٨٢ - وقد رغب الخبير في إبداء هذه التعليقات لأن هذا هو آخر تقرير يقدمه إلى اللجنة . وقد رأى أن من واجبه بيان وجهات نظره بصراحة تامة ودون أي تكتم .

٨٣ - خلال هذه السنوات من التعامل مع الحالة في غواتيمالا تولد فيه حب هذا البلد وحبّ شعبه وكأنهما بلده وشعبه . وهذا هو الأمر الذي يجعله يشق في أن غواتيمالا

قادرة على التغلب على العنف المنافي للديمقراطية وتأمين الاحترام لحقوق الإنسان بالاستناد إلى دستور فعال وإلى التغييرات البليغة الأثر اللازم أن تطرأ على الحالة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة .

الحاشية

(١) National Statistics Institute, Encuesta Nacional Socio-Demográfica 1986-1987: Demográfia, Total República, vol. 1, Guatemala, 1987.
خطة الخدمات الاجتماعية التي وضعتها أبرشية غواتيمالا .
تقرير عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ، ١٩٨٩ ، لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا .
التقرير الخاص الذي أعدّه مركز بحوث ودراسة وتعزيز حقوق الإنسان .

المرفق الأول

برنامج الدورة التدريبية الثانية لحقوق الإنسان التي نظمها مركز حقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية في غواتيمالا ومع كونغرس الجمهورية في غواتيمالا ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع ومحكمة العدل العليا ووكيل حقوق الإنسان والمركز من أجل الديمقراطية

أنتيغوا

من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩

(فندق رامادا)

الاثنين ، ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر

صباحاً

٩/٠٠ ـ ١٠/٣٠ تسجيل المشتركين

١٠/٣٠ ـ ١١/٣٠ افتتاح الدورة التدريبية . خطابات:

- هيكتور مايورا داوي ، رئيس لجنة حقوق الإنسان التابعة لكونغرس الجمهورية في غواتيمالا
- خوليو أرميندو مارتيني هيريرا ، نائب وزير الشؤون الخارجية
- هيكتور غروس إسبيل ، الخبير التابع للجنة حقوق الإنسان
- خوزيه فيرناندو لوبو دوبون ، رئيس كونغرس الجمهورية في غواتيمالا

فترة استراحة

١٢/٠٠ إلى ١٢/٣٠ معلومات عامة عن البرنامج

بعد الظهر

١٥/٠٠ ـ ١٦/٠٠ نشر وتعليم حقوق الإنسان في المستويات الابتدائية والثانونية والجامعية

هيكتور غروس إسبيل ، الخبير التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بغواتيمالا

فترة استراحة

١٦/٤٥ ـ ١٨/٣٠ نشر وتعزيز حقوق الإنسان عن طريق وسائط الإعلام

ماركو أنطونيو ساغاستوم غيميل ، مستشار معني بالاستراتيجيات التعليمية

الثلاثاء ، ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر

صباحاً

٩/٠٠ ـ ٩/٤٥ نشر وتعليم القانون الإنسان الدولي وحقوق الإنسان لضباط القوات المسلحة

هيكتور غروس إسبيل

فترة استراحة

١٠/٠٠ ـ ١٢/٠٠ مائدة مستديرة بشأن نشر وتعليم حقوق الإنسان في المدارس في مستويات أكاديمية خاصة وعن طريق وسائط الإعلام بمشاركة ممثلين لما يلي: رابطة الأمم المتحدة الغواتيمالية (جوزيه فيرناندو موليندو كوستيو) ، جامعة سان كارلوس (إيريك أوفال مارتينيز) ، وسائط الإعلام (زويلا رييس إيلسكاس) ، وزارة التعليم (ماركو فينيسيو ميجيا) ، جامعة رافاييل لانديفار (خورخيه كابريرا هورتارتي)

الموجهان: هيكتور غروس إسبيل

ماركو أنطونيو ساغاستومي غيميل

بعد الظهر

١٥/٠٠ ـ ١٨/٠٠ الفريق العامل الأول لإعداد استنتاجات وتوصيات بشأن العمل المنسق من أجل تعزيز وحماية نشر وتعليم حقوق الإنسان في المستويات الابتدائية والثانوية والجامعية وعن طريق وسائط الإعلام

الأربعاء ، ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر

صباحاً

٩/٠٠ ـ ١٠/٣٠ نشر وتعليم حقوق الإنسان لموظفي الشرطة والسجون:

مانيويل نونييز بدرازا ، مفوض الشرطة الرئيسي المعني بأمن الدولة ، وزارة الداخلية في إسبانيا

فترة استراحة

١٠/٤٥ ـ ١٣/٠٠ مائدة مستديرة حول نشر وتعليم حقوق الإنسان لموظفي الشرطة والسجون مع ممثلي: وزارة الداخلية (ماريا كونسويلو بوراس) ، المديرية العامة للسجون (خافيير أنطونيو ريندون) ، قسم الشرطة الريفية (خوزيه روبين كارياس) وكلية الشرطة (ماجدلينو بينيدا)

الموجهان: مانيويل نونيز بيدرازا

خوليو مابير

بعد الظهر

١٥/٠٠ ـ ١٨/٠٠ الفريق العامل الثاني لإعداد الاستنتاجات والتوصيات بشأن العمل المشترك لتعزيز وحماية نشر وتعليم حقوق الإنسان لموظفي الشرطة والسجون

الخميس ، ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر

صباحاً

٩/٠٠ ـ ١٠/٠٠ إدراج وتطبيق مقاييس حقوق الإنسان الدولية في القانون الداخلي الغواتيمالي

إدواردو جيمينيز دي أريشاغا ، الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية

فترة استراحة

١٠/١٥ ـ ١٣/٠٠ مائدة مستديرة حول تعزيز تطبيق مقاييس حقوق الإنسان الدولية في القانون الداخلي الغواتيمالي مع ممثلي: المحكمة الدستورية (إدغار بالسيلز تويو) ، مكتب وكيل حقوق الإنسان (أنغيل ألفريدو فيغيرووا) محكمة العدل العليا (أولغا شوك جولمنا وميغائيل أنغيل فيلاتورو شونيمان) وهيكتور غروس إسبيل

الموجه: إدواردو جيمينيز دي أريشاغا

بعد الظهر

١٥/٠٠ ـ ١٨/٠٠ الفريق العامل الثالث لإعداد استنتاجات وتوصيات بشأن العمل المنسق لتعزيز وحماية إدراج وتطبيق قواعد حقوق الإنسان الدولية في القانون الداخلي الغواتيمالي

الجمعة ، ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر

صباحاً

٩/٠٠ ـ ٩/٤٥ نشر وتعليم القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان لضباط القوات المسلحة

جان ـ بيير غيفيل ، ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر

٩/٤٥ ـ ١١/٠٠ مائدة مستديرة حول نشر وتعليم القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان لضباط القوات المسلحة بمشاركة ممثلين لما يلي:

مدير مركز الدراسات العسكرية (اللواء جيمي رابانالييس رييس) ، مدير مدرسة الفنون التطبيقية (العقيد ماريو رينيي أنريكيز) رئيس الوحدة الإعلامية للجيش (العقيد لويس أرتورو إيساكس رودريغيز)

الموجه: جان - بيير غيفيل

فترة استراحة

١١/١٥ - ١٣/٠٠ الفريق العامل الرابع لإعداد استنتاجات وتوصيات بشأن العمل المنسق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بنشر وتعليم القانون الإنساني الدولي لضباط القوات المسلحة

بعد الظهر

١٦/٠٠ - ١٧/٠٠ توزيع استبيان لتقييم الدورة التدريبية

عرض استنتاجات وتوصيات الأفرق العاملة على الجلسة العامة

١٧/٠٠ - ١٨/٠٠ منح الشهادات

خطاب يلقيه خوزيه ل . غوميز ديل برادو نيابة عن السيد يان مارتينسون ، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان

اختتام الدورة التدريبية من جانب السيد أرييل ريفيرا إيرياس ، وزير الشؤون الخارجية في غواتيمالا

١٨/٠٠ حفل استقبال رسمي ينظمه وزير الشؤون الخارجية (فندق راماداً)

المرفق الثاني

برنامج مساعدة مقدم من مركز حقوق الإنسان إلى الحكومة الديمقراطية في غواتيمالا وفقاً لقراري لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٨/٥٠ و١٩٨٩/٧٤

وزارة الداخلية والشؤون القضائية

شباط/فبراير - نيسان/ابريل ١٩٨٩ . أتيحت خدمات السيد لياندرو غونزاليز بوبليتي ، رئيس قسم الشؤون القضائية ، فيكاريا دي لا سوليداريداد ، أبرشية سانتياغو ، شيلي ، من أجل إسداء المشورة والمساعدة للسلطات الغواتيمالية بغية حماية حقوق الإنسان ، لا سيما فيما يتعلق بمسائل حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي . وقام السيد غونزاليز بوبليتي بإسداء المشورة أساساً للمسؤولين من الشرطة ولكنه أسدى المشورة كذلك للجنة الاستشارية المعنية بمسائل حقوق الإنسان لدى مكتب رئيس الجمهورية .

٤ - ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨: منحتان تدريبيتان لمسؤولين من الشرطة: السيد أنريكي سيفوينتيس دي لا كروز ، مفوض الشرطة ، رئيس مكتب السلوك المهني والسيد خوزيه ألبيرتو استيبان لوبيز كورونادو ، مكتب المستشار القانوني لدى الشرطة الوطنية وذلك لتنكينهما من حضور الدورة التدريبية المتخصصة الحادية عشرة لضباط الشرطة التي ينظمها المركز الدولي للبحوث والدراسات الاجتماعية والجنائية والمتعلقة بالسجون في ماسينا ، إيطاليا .

٣ - ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩: منحتان تدريبيتان لمسؤولين من الشرطة: السيد لويس أرتورو بانياغا غاليسيا ، مفوض شرطة ، رئيس فيلق الشرطة الوطني الخامس ، والسيد فرانسيسكو فلوريس ساندوفال ، رئيس القسم القانوني لقوات الشرطة الوطنية وذلك لتمكينهما من حضور الدورة التدريبية المتخصصة الثانية عشرة لضباط الشرطة التي ينظمها المركز الدولي للبحوث والدراسات الاجتماعية والجنائية والمتعلقة بالسجون في ماسينيا ، إيطاليا .

١٨ تشرين الأول/اكتوبر - ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩: أتيحت خدمات السيد خوليو مايير ، الأستاذ المقيم في القانون الجنائي والإجرائي ، جامعة بوينس آيرس ، الأرجنتين وذلك لإسداء المشورة وتدريب ضباط الشرطة وموظفي السجون في مجال حماية حقوق الإنسان وإعداد الملفات لغرض الدعاوى القانونية وإجراء التحقيقات النزيهة في القضايا التي تحدث في ظروف مثيرة للشبهات .

مكتب وكيل حقوق الإنسان

١٩٨٩ - أتيحت كتب ووثائق لمكتبة مراجع بشأن حقوق الإنسان الاساسية .

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ - منحة تدريبية للسيد خورخيه كابريرا هورتارتي ، الامين العام لمكتب وكيل حقوق الإنسان وذلك من أجل دراسة تنظيم وتسيير مكتب المفوض السامي البرلماني لإسبانيا ولوضع التوصيات الملائمة من أجل أن يعمل مكتب وكيل حقوق الإنسان في غواتيمالا بالنظم التي درست .

١٩٨٩ معدات مكتبية أتيحت لمكتب وكيل حقوق الإنسان .

٣٠ أيلول/سبتمبر - ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ - أتيحت خدمات الانسة بياتريس رويدا مونيوز والسيد رافاييل كارسيا أورماكيا من مكتب المفوض السامي البرلماني لإسبانيا وذلك من أجل إسداء المشورة لمكتب وكيل حقوق الإنسان في غواتيمالا .

وزارة التعليم

كانون الثاني/يناير - كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ - خلال هذه السنة أتيحت خدمات السيد ماركو أنتونيو سيغاستوم غيميل ، وهو مستشار محلي معني بالتربية والاستراتيجيات التعليمية وذلك من أجل تدريب فريق من المدرسين تابعين للوزارة في مجال تعليم حقوق الإنسان في المستويين الابتدائي والثانوي ومن أجل النشر على المستوى الشعبي لنصوص تتعلق بحقوق الإنسان .

٣ - ٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ - منحتان تدريبيتان لكل من السيدة ليديا مارسيدس رابانالیس بينو وهي مدرسة تعليم ابتدائي في المدن والسيدة أولغا إيفيلين أمادو جاكوبو ، مديرة الوحدة الاستشارية القطاعية التابعة لوزارة التعليم ، وذلك من أجل حضور الدورة التدريبية الدولية السابعة المتعلقة بحقوق الإنسان والسلم التي ينظمها المركز الدولي المعني بالتدريب في مجال حقوق الإنسان والسلم ، في جنيف (سويسرا) .

آب/أغسطس ١٩٨٩ - (لم تستغل المنحتان التدريبيتان اللتان كانتا مقررتين لأستاذين جامعيين من أجل حضور دورة تدريبية ينظمها معهد البلدان الامريكية لحقوق الإنسان) .

وزارة الدفاع

حزيران/يونيه ١٩٨٩ - (لم تستغل المنحتان التدريبيتان اللتان كانتا مقررتين لضابطين من ضباط القوات المسلحة من أجل حضور الحلقة التدريبية المعنية بالقانون الإنساني الدولي في سان ريمو (إيطاليا)) .

اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل حقوق الإنسان لدى مكتب رئيس الجمهورية

١٩٨٩ - أتيحت كتب ووثائق لمكتبة مراجع بشأن حقوق الإنسان الأساسية .

وزارة الخارجية

١٩٨٩ - أتيحت كتب ووثائق لمكتبة مراجع بشأن حقوق الإنسان الأساسية .

٣٠ كانون الثاني/يناير - ١١ أيار/مايو ١٩٨٩ - قدمت منحتان تدريبيتان لمسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية هما الآنسة آراسيلي فيغنشال والسيد خوان كارلوس كويستاس غالفيز ليقوما بالاطلاع ، في جنيف ، على الإجراءات الدولية وعمل مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان (لجنة حقوق الإنسان ، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان) فضلاً عن الاطلاع على كيفية عمل مركز حقوق الإنسان والوكالات الدولية مثل منظمة العمل الدولية ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وذلك لتأمين تنسيق أفضل بين المركز وحكومة غواتيمالا .

جماعات السكان الأصليين

١٩٨٩ - من ١٣ شباط/فبراير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ ومن ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ أتيحت خدمات السيد أوغستو ويليمسن دياز وهو مسؤول سابق في المركز وخبير بشؤون السكان الأصليين وذلك من أجل إسداء المشورة للسلطات الغواتيمالية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالنهوض بجماعات السكان الأصليين وحمايتها . وقام السيد ويليمسن دياز ، في زيارته الأولى ، بتوفير التدريب في هذا الموضوع لموظفين من وزارات التنمية الحضرية والريفية والتعليم والثقافة والصحة العامة واللجنة الاستشارية المعنية بمسائل حقوق الإنسان لدى مكتب رئيس الجمهورية واللجنة التابعة للكونغرس والمعنية بجماعات السكان الأصليين .

وفي زيارته الثانية ركز بالدرجة الأولى على إسداء المشورة لأفراد اللجنة التابعة للكونغرس والمعنية بجماعات السكان الأصليين حول صياغة مشروع قانون يتعلق بجماعات السكان الأصليين من شأنه التوسع في المادة ذات الصلة بهذا الموضوع من الدستور . والمتوقع لزوم تنظيم بعثات استشارية ثالثة مدتها قرابة الشهرين ونصف الشهر في عام ١٩٩٠ من أجل الانتهاء من صياغة مشروع القانون المذكور .

التدريب في مجال حقوق الإنسان

قام مركز حقوق الإنسان بالاشتراك مع حكومة غواتيمالا بتنظيم الدورة التدريبية الأولى في مجال حقوق الإنسان في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في غواتيمالا سيتي . وقد حضر هذه الدورة التدريبية ستون شخصاً (من قضاة وحكّام

ومسؤولين حكوميين ومدرسين وضباط شرطة وضباط القوات المسلحة ونواب وأعضاء مكتب وكيل حقوق الإنسان واللجنة التابعة للكونغرس واللجنة الاستشارية لدى مكتب الرئيس وممثلين للمنظمات غير الحكومية) .

وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ عقدت الدورة التدريبية الثانية في أنتيغوا (غواتيمالا) كمتابعة للحلقة الأولى وحضرها نفس الأفراد تقريباً . وقام المشتركون بصياغة سلسلة من التوصيات لتكون محل دراسة من جانب السلطات الغواتيمالية والتي يمكن أن توفر عناصر لوضع سياسة منسقة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال نشرها وتعليمها في المدارس والجامعات وللمسؤولين عن إنفاذ القانون وللقضاة والقوات المسلحة .

- - - - -